



حزب لبنان

معاً سننجز !

حزب لبنان هو حزب سياسي يسعى الى توحيد اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، بهدف خلق بلد يتحلى بنظام ديمقراطي علماني جمهوري، وهو حزب حقوقي يؤمن بسيادة القانون واحترام الحريات الفردية وقوة الحوار بدل استخدام القوة والمواجهة في حل الاشكاليات.



المقدمة

تبلغ مساحة لبنان 10,452 كلم مربع، وهو يقع على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وينعم بمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل وبتضاريس جغرافية جميلة.

كذلك، ينعم لبنان بطاقات بشرية هائلة من أبنائه الذين يتسمون بالذكاء والابداع والعمل الدؤوب وخصوصاً بالقدرة على التكيف، وهي الصفة التي جعلتهم ينجحون في دول المهجر كافة وفي كل الصناعات والمجالات التي عملوا بها.

يعيش في لبنان زهاء 4,7 مليون لبناني، فضلاً عن أكثر من 12 مليون مواطن يعيشون خارج لبنان نتيجة موجات متتالية من الهجرة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بسبب الجوع والفقر والاضطرابات السياسية والحروب الأهلية التي شهدتها البلاد منذ الستينيات.

ان الهوية اللبنانية قوية وصلبة. قد ورد ذكر لبنان والجبل والأرز زهاء 70 مرة في الكتاب المقدس، كما أعطى لبنان الأبجدية إلى العالم، وأنشأ أول مدرسة للقانون. وتعود نشأة لبنان الى ما يزيد على عشرة آلاف سنة من التاريخ المستمر، وهو يضم اثنتين من أقدم المدن المأهولة في العالم. والجدير ذكره ان إمارة لبنان، وهي أول امارة لبنانية، استمرت قرابة 500 سنة.

تم إنشاء الجمهورية اللبنانية في العام 1926 وتبنت دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة. في العام 1943، عندما استقل لبنان عن الإنتداب الفرنسي، سعت العائلات السياسية المهيمنة آنذاك، وبتشجيع من الهيئات الروحية المختلفة، الى التلاعب بالدستور بحجة الميثاق الوطني وادخلت على الدستور مفاهيم فرضتها السلطات الروحية.

للأسف، كرس الميثاق الوطني تقسيم الشعب اللبناني الى طوائف في النظام القانوني والنظام السياسي والنظام الإداري.

أضعف النهج الطائفي لبنان سياسياً واقتصادياً ومالياً في الداخل والخارج، وقد جرّت الطائفية لبنان وشعبه الى مهالك السياسة الإقليمية المدمرة وأدت الى نتائج دراماتيكية.

إن مقدمة الدستور اللبناني في نسخته الأخيرة (23 تشرين 1990) نصت على إلغاء الطائفية من الأجهزة القضائية والسياسية والإدارية في لبنان.

على مدى السنوات الـ 73 الماضية، وفي وقت شهد فيه العالم واحدة من أطول فترات السلام في تاريخ الإنسانية، ومعدلات تنمية اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه، وتزامناً مع بروز أوروبا وآسيا واليابان والصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وسقوط الشيوعية، وتنامي العولمة والتكنولوجيا وارتفاع مستويات معيشة بلايين من البشر في العالم بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، شهد لبنان تراجعاً ملحوظاً على كافة المستويات.

على الصعيد السياسي، يعاني البلد من حالة شلل في غياب أية إمكانية لاجراء انتخابات برلمانية أو رئاسية. علماً ان الإدارة الحالية والهيئة التشريعية لا تحظيان بأية شرعية. وعلى الرغم من أن الحكومة والجيش يتوليان إدارة الشؤون الأمنية والاعمال الجارية بشكل جيد الى حد كبير، لكن ثمة إجماع بين اللبنانيين حول عدم الثقة بالنظام السياسي والسياسيين.



على الصعيد المالي، يعاني البلد من الإفلاس؛ السياحة والتجارة والصناعة وصلت إلى طريق مسدود، وتسجل المالية العامة عجزاً متكرراً في الموازنة وترزح تحت دين عام متراكم بلغت قيمته زهاء 77 مليار دولار، أي 16382 دولار للفرد الواحد، وهو ينمو سنوياً بسرعة هائلة وبنسبة 1382\$ دولار سنوياً. أما القطاع المصرفي فهو شبه عاجز بسبب أعباء الدين الداخلي.

الجمهورية اللبنانية عملياً من الإفلاس التام. فالشلل الدستوري يضرب بعنف مختلف قطاعات الاقتصاد، السياحة إلى انحدار والتجارة إلى انخفاض أما سوق العقار فمأزوم.. الإستثمار إلى تراجع والبطالة إلى ازدياد.

على الصعيد الاجتماعي، يشهد البلد تراجعاً حاداً بسبب النظام السياسي الحالي الذي، وبدلاً من توحيد الشعب ورفع المستويات المعيشية والاجتماعية، يزيد الهوة بين مختلف مكونات المجتمع، ويزرع الخوف وعدم الثقة، ويوسّع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين المدن والمناطق، فضلاً عن التدهور الكبير في مستوى التعليم والنظام الصحي، ناهيك عن القيم الأخلاقية، وتغلغل الفساد والطائفية والمحسوبية في جسم الإدارة والقضاء ومجلس الخدمة المدنية التي باتت عاجزة ومشلولة.

علاوة على ذلك، يعتبر لبنان من الدول القليلة في العالم التي لا توفر لمواطنيها الكهرباء 24 ساعة في اليوم، والإنترنت السريع وإدارة النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحي وضوابط التلوث والتمدن المتماسك ووسائل النقل وغيرها من مقومات الحياة العصرية.



الاهداف

توحيد جميع اللبنانيين الذين يتوقون الى قيام لبنان سلمي وفعال وحديث. منح اللبنانيين حقوق متساوية، بما في ذلك الحق في اختيار العلمانية القانونية والإدارية مع الحفاظ على الحق في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية تامة، والغاء التمييز الطائفي بين المواطنين في الانظمة السياسية والإدارية والقضائية وفقاً للدستور اللبناني. فرض سيادة القانون ومحاربة الفساد والمحسوبية. خلق الظروف الملائمة من أجل إنماء إقتصادي واجتماعي سليم ومتناغم ومستدام.

حزب لبنان هو حزب الأمة اللبنانية والوحدة القومية, يسعى حزب لبنان الى انتهاج برنامج سياسي لبناني بطريقة قانونية وجمع كل اللبنانيين من ذوي الإرادة الطيبة في بوتقة واحدة قادرة على بناء لبنان جديد من خلال تمويل صادر عن اللبنانيين أنفسهم وبطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.

لبنان جديد ومتجدد

بلد يسوده السلام

بلد يسوده حكم القانون

بلد يسوده العدل

بلد يضمن الحريات الفردية

بلد يتمتع جميع المواطنين فيه بحقوق متساوية

بلد تم القضاء فيه على الفساد والمحسوبيات

بلد يستطيع اللبنانيون أن يعيشوا فيه ويعملوا ويستثمروا بشكل آمن

بلد يمكن أن يمنح اللبنانيون مستقبلاً لأبنائهم

بلد يوفر الأمن والتعليم والصحة والوظائف والتقاعد

بلد يتمتع بالكهرباء والإنترنت السريع الفعال وإدارة النفايات والنقل المناسب

بلد منفتح على العالم، ولكن بمنأى عن القضايا الإقليمية

بلد تُدار الشؤون العامة فيه بشكل نزيه وشفاف

بلد يجذب الاستثمارات ويخلق فرص عمل جديدة للبنانيين

بلد يحافظ على جماله الطبيعي والبيئي

يسعى حزب لبنان إلى تحويل لبنان بلداً فعالاً ومستقراً يعيش بسلام ويفخر به كل لبناني ويحظى باحترام المجتمع الدولي.



حزب سياسي

- إنشاء حزب سياسي لتعزيز مفهوم لبنان جديد ومتجدد
- اقتراح برنامج عملي وكامل ومتناسك: "لبنان الجديد"
- ترسيخ إدراك اللبنانيين بأن الهدف قابل للتحقيق، وأن القرار يعود لهم وحدهم
- منح اللبنانيين الرغبة في الانخراط والعمل من أجل وطنهم
- السعي الى بناء قوة سياسية فاعلة في لبنان من خلال جمع اللبنانيين من مختلف الأديان في إطار هوية وطنية واحدة.
- خوض الانتخابات البرلمانية والبلدية للبدء في إصلاح البلاد بطريقة قانونية وديمقراطية
- إدارة الشؤون العامة بطريقة نزيهة وفعالة بهدف خدمة الوطن والمواطن
- تمويل الحزب من مساهمات اللبنانيين أنفسهم من خلال آليات شفافة ومدققة

هيكلية الحزب

يتمتع حزب لبنان بهيكلية سياسية عصرية يسعى من خلالها الى تأمين أكبر قدر من الفعالية لتحقيق نتائج ملموسة وتطبيق معايير عالمية في مجال العمل السياسي.

وتقوم هيكلية الحزب على:

- هيئة استشارية: تشرف على السياسات العامة للحزب وتقدم المشورة لمختلف أجهزة الحزب،
- هيئة تنفيذية: تحدد الخيارات السياسية وترسم الاستراتيجيات للتطبيق على الأرض،
- هيئة ادارية: وهو الجهاز المسؤول عن ادارة اعمال الحزب اليومية.

اللجان التابعة للهيئة التنفيذية :

- اللجنة السياسية
 - لجنة الشؤون القانونية
 - لجنة التواصل
 - لجنة العلاقات الخارجية
 - اللجنة المالية
 - اللجنة العضوية
 - اللجان الفنية
- وهي المسؤولة عن وضع الاستراتيجيات السياسية الداخلية والخارجية
وهي المسؤولة عن جميع الشؤون القانونية وعن وضع مشاريع القوانين
وهي المسؤولة عن التواصل مع الصحافة والاعلام
وهي المسؤولة عن القضايا الدولية والعلاقات مع الدول الأجنبية
وهي المسؤولة جمع الأموال وضبط الميزانية
وهي المسؤولة عن تعزيز العضوية والإتصال بالأعضاء
وهي مسؤولة عن درس مشاريع متعلقة بمكافحة الفساد والخدمات العامة والضرائب والكهرباء والمياه والنفابات ومعالجة المياه والسياسات الاقتصادية والبيئة وقطاعات التعليم والصحة وغيرها من الشؤون الحياتية.



البرنامج السياسي

1. الهوية اللبنانية
2. توحيد اللبنانيين
3. العلمانية الاختيارية
4. سيادة القانون
5. حكم السلام
6. المساواة في حقوق المواطنين
7. حقوق المرأة
8. القضاء على الفساد
9. لبنان حديث وفعال
 - ا) إدارة سليمة للمالية العامة
 - ب) إصلاح الإدارات العامة
 - ت) سياسات الطاقة
 - ث) سياسات الموارد المائية
 - ج) سياسات لإدارة النفايات
 - ح) سياسات الإنترنت والاتصالات
 - خ) سياسات النقل العام
 - د) سياسات الإسكان والتنظيم المدني
 - ذ) سياسات الصحة العامة
 - ر) سياسات التقاعد
 - ز) سياسات التعليم
 - س) السياسات الاجتماعية
 - ش) السياسات الاقتصادية
10. استعادة مقومات جمال لبنان
11. ثلاث لغات رسمية
12. قانون للجنسية



1. الهوية اللبنانية

اللبنانيون لبنانيون: ليسوا سوريين أو فلسطينيين أو مصريين أو عراقيين أو إيرانيين أو قبارصة أو خلفاء؛ فعلى الرغم من أن دولة لبنان نشأت منذ 73 سنة فقط، لكن الكيان اللبناني نشأ فعلياً منذ حوالي 500 سنة، ومن الثابت ان المدن الساحلية المستقلة ازدهرت منذ آلاف السنين.

اللبنانيون لبنانيون وليس لديهم أي انتماء آخر، لو من المعروف ان لبنان يتمتع بتاريخ خاص وفريد يعود الى ما قبل عشرة آلاف سنة، أما نسيجه البشري فقد تكوّن من خلال اندماج شعوب وثقافات فينيقية ومصرية وكنعانية وبونية ويونانية ورومانية وإيطالية وعربية وعثمانية وأرمنية وفلسطينية وفرنسية.

تمتد الأراضي اللبنانية على مساحة 10'452 كلم مربع من الجبال والمدن الساحلية والسهول في عكار والبقاع والجنوب؛ وهي الأرض التي سكنت فيها الشعوب نفسها وعاشت وازدهرت على امتداد آلاف السنين.

والجدير ذكره ان لبنان يتحلى بتراث غني من احتضان اللجوء والاندماج، وتاريخ لبنان زاخر بموجات لجوء متتالية ودمج المضطهدين، من الموارنة والدروز في القرنين السابع والعاشر إلى الأرمن والفلسطينيين في القرن العشرين.

لقد شهدت المدن الساحلية اللبنانية اجيالاً من التجار من مختلف الثقافات والخلفيات، ساهموا في تأسيس محطات اقتصادية وتطوير مصالح تجارية أدت الى اختلاط الفينيقيين والكنعانيين واليونانيين والبيزنطيين والأتراك والعرب والإيطاليين والمصريين والأرمن، ونتج عن هذا الإختلاط مزيج من الاثنيات والطوائف تركز حضورها في المدن الساحلية على طول الشاطئ اللبناني.

صلابة الهوية اللبنانية

الهوية اللبنانية راسخة في نفوس المواطنين اللبنانيين كافة. انها جوهر لبنان عشرة آلاف سنة من العيش المشترك والاندماج بين من لجأ الى لبنان على مر العصور ساهمت في بناء هوية الشعب اللبناني

يقوم حزب لبنان على وضع الهوية اللبنانية في المقام الأول.

يسعى حزب لبنان الى إزالة الطائفية من الأنظمة القانونية والسياسية والإدارية، وفقاً لما ورد في مقدمة الدستور اللبناني،

يجهد حزب لبنان في مجال توحيد اللبنانيين في بوتقة الأمة.



2 . توحيد اللبنانيين

ما يوحد اللبنانيين أقوى بكثير مما يفرق بينهم

كل شيء يجمع اللبنانيين: يجمعهم تاريخ مشترك ولغة وثقافة ونمط عيش وحرف يدوية وتقاليد الضيافة وغيرها من السمات والعادات المشتركة.

ما يقسم اللبنانيين هي الطائفية:

ان العقيدة الدينية أمر شخصي واختيار شخصي يحميه الدستور؛ وينبغي أن تبقى المعتقدات الدينية خياراً شخصياً بعيداً عن السياسة. وفقاً لآخر تعداد سكاني، يضم لبنان 35% من المسيحيين و29% من السنة و29% من الشيعة و5% من الدرزي. ولا تملك أي طائفة شرعية ديمقراطية للسيطرة على سائر الطوائف.

لا مستقبل للبنان ما لم ينأ اللبنانيون بأنفسهم عن الانقسامات الطائفية وينصرفوا الى العمل معاً، كمواطنين لبنانيين لبناء دولة فعّالة تسمح للجميع بالعيش في كنفها والازدهار والتمتع بحقوق متساوية، بغض النظر عن معتقداتهم الشخصية.

لا مستقبل للبنان ما لم يباشر اللبنانيون بممارسة السياسة كمواطنين لبنانيين وليس كأعضاء في الطوائف المختلفة.

لا مستقبل للبنان ما لم يبدأ اللبنانيون بالاعتماد فقط على اللبنانيين ووقف الاعتماد على المساعدة والتمويل من الخارج الذي هدفه السيطرة على المجتمعات الأخرى.

ثمة 16 مليون لبناني يعيشون في لبنان والخارج وهم جميعاً لبنانيون

يفوق عدد اللبنانيين المقيمين في الخارج عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان

غالبية الـ 12 مليون لبناني من المقيمين في الخارج لم تختار الهجرة، بل أُجبرت على اعتماد هذا الخيار بسبب اعتبارات اقتصادية أو سياسية، لا يزال هؤلاء متعلقين بوطنهم الأم ويتمنون أن تتاح لهم ولأبنائهم فرصة العودة والاستثمار والعمل والتقاعد في لبنان. ومن المعروف ان الـ 3 مليون لبناني الذين هاجروا في السنوات الـ 30 الأخيرة هم الذين يساهمون في بقاء لبنان على قيد الحياة من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال تحويل مليارات الدولارات سنوياً تُضخ في الاقتصاد سنوياً، هذا فضلاً عن المساعدة المالية التي يقدمونها لأسرهم التي تعيش في لبنان.

اللبنانيون يتمتعون بمواهب وكفاءات؛ وقد استقروا في كل ركن من أركان العالم، وقدموا للعالم عدداً لا يُستهان به من أنجح رجال الأعمال والأطباء وأساتذة الجامعات والعلماء والمهندسين والمعماريين والمصممين والممولين والفنانين والمفكرين وخلافه. وما من شك بأن المواهب والمعرفة والخبرة والموارد الصناعية والمالية الخاصة بالمغتربين اللبنانيين تشكل رأس مال لا يقدر بثمن ويتعين على لبنان الاستفادة من هذه الثروة البشرية.

الأمة اللبنانية ثروة بحد ذاتها؛ و يتوجب تشجيع المغتربين اللبنانيين على العودة الى لبنان حاملين معهم الخبرة والمعرفة والموارد التي اكتسبوها في الخارج؛ ولا بد من منح الشباب اللبناني المغترب القدرة على العودة إلى لبنان. كذلك، يتعين تشجيع المستنئين من المغتربين اللبنانيين على التقاعد بسلام في لبنان ومنحهم إمكانية القيام بذلك.



3 . العلمانية الإختيارية

تقر الفقرة ح من مقدمة الدستور بضرورة إزالة الطائفية السياسية مرحلياً: "ح = إن الغاء الطائفية السياسية هدف وطني اساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية".

ان توحيد اللبنانيين وبناء لبنان قوي وفعال يمر حكماً عبر تطبيق العلمانية في القانون والسياسة والإدارة طبقاً لروحية مقدمة الدستور اللبناني في الفقرة التي تشير الى الغاء الطائفية السياسية.

الحق بتبني المعتقدات الشخصية وحرية العقيدة هي حقوق دستورية أساسية يتوجب ممارستها على الصعيد الخاص.

نظام قانوني علماني

يطمح اللبنانيون الى قوانين يتم التصويت عليها في ظل ديمقراطية دستورية.

الزواج المدني

الطلاق المدني

قانون مدني للإرث

قانون مدني للبنوة والتبني

حقوق متساوية للجميع

(1) **حق كل اللبنانيين في اختيار العلمانية الإدارية**، شرط أن تكون هذه الحالة الشخصية محكومة بقوانين تمّ التصويت عليها بشكل ديمقراطي، على أن تكون الأحكام فيها مناصرة للمحاكم المدنية وهو خيار شخصي وحق أساسي؛ والسماح للمواطن بعدم ذكر طائفته في اي من الوثائق الرسمية، ويمكن للأفراد والأزواج الراغبين في تبديل طائفتهم "وفقاً للمادة 9 من الدستور" أن يمنحوا هذا الحق عبر قانون دستوري يسمح لهم باعتماد العلمانية الإدارية،

(2) **اعتماد القانون المدني الفرنسي للأسرة** بالطريقة نفسها التي اعتمدت في تبني القانون المدني الفرنسي الخاص بالموجبات والعقود باعتباره جوهر النظام القانوني اللبناني؛

(3) **سيادة القانون المدني على القوانين الدينية** في النزاعات، بحسب ما ينص عليه الدستور وبما يؤكد ان السيادة في إدارة البلاد منوطة فقط بالبرلمان اللبناني المنتخب والحكومة اللبنانية، وفي حال نشوب أي نزاع يسود القانون الذي تم التصويت عليه ديمقراطياً والمطبّق على جميع اللبنانيين من دون تمييز؛

(4) **المساواة في الحقوق المدنية بين جميع المواطنين**، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الأصل أو الإقامة. وينص الدستور اللبناني على الحقوق المتساوية لجميع المواطنين؛ ويمكن للأفراد والأزواج الراغبين في إدارة شؤونهم الشخصية من خلال القوانين والمحاكم الدينية ممارسة هذا الحق وفقاً لحرية المعتقد المدرج في المادة 9 من الدستور اللبناني، ولكن في حالة النزاع، يسود الدستور اللبناني والنظام القانوني المدني وفقاً للمبادئ الأساسية للدستور اللبناني.



نظام سياسي علماني

إن أي بلد لا تكون فيه الحكومة فريقاً واحداً يعمل لإدارة شؤون البلاد وليس تجمّعاً من ممثلي الطوائف الدينية يتنازعون فيه لنيل امتيازات ومصالح لمجتمعاتهم الخاصة ولحل المشاكل من خلال الفساد والمحسوبية هو بلد محكوم عليه بالزوال.

إن أي بلد لا يمثل فيه البرلمان المواطنين بل جماعات دينية وفقاً لقواعد مصطنعة وغير عادلة هو بلد محكوم عليه بالزوال.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

حكومة فعالة

حكومة خالية من الفساد

قيادات سياسية تعمل لمصلحة البلد ككل

قيادات سياسيين بمنأى عن أي تضارب في المصالح أو انتماء مزدوج

نواب في البرلمان يمثلون هيئات ناخبة ولا يمثلون طوائف.

(1) حق كل مواطن لبناني بتسجيل وتسديد الضرائب المترتبة عليه والتصويت في مكان إقامته الفعلية؛

(2) حق كل مواطن التصويت لصالح أي مرشح في أي انتخابات بغض النظر عن ديانة المرشح أو الناخب؛

(3) واجب كل وزير وعضو في الحكومة اختيار العلمانية الإدارية، تعيين الموظفين في المناصب العامة لإدارة لبنان ككل ومعاملة المواطنين دون تمييز وعلى هذا الأساس لا بد أن يكونوا علمانيين؛

(4) واجب كل مرشح لمنصب انتخابي اختيار العلمانية الإدارية، يتوجب على أعضاء مجلس النواب وأعضاء المجالس البلدية التصويت على قضايا ذات اهتمام وطني ويجب ألا يكون لهم انتماء مزدوجاً وانطلاقاً من هذا المنطلق لا بد أن يكونوا علمانيين.

إدارة و حكومة علمانية

إن أي إدارة يتم فيها ترشيح وتعيين وحماية موظفين في الخدمة المدنية من قبل القادة السياسيين أو الجماعات الدينية هي إدارة محكوم عليها بالفشل.

وإن أي إدارة يسودها معيار الولاء المزدوج والمحسوبية مصيرها الفشل.

وفي السياق نفسه، أي دولة لا يستطيع المواطن العادي فيها ممارسة حقوقه والتعامل مع الإدارة بمنأى عن أي دعم من جهات سياسية أو دينية هي دولة محكوم عليها بالفشل.

إن الدولة التي لا تجري فيها العملية الإدارية من دون فساد محكوم عليها بالفشل.



يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

إدارة فعّالة

إدارة متحررة من الفساد والمحسوبية
موظفون في الإدارات العامة في خدمة المواطنين
مساواة بين المواطنين أمام الإدارات الرسمية
إدارة مهنية وفعّالة في الخدمات الإدارية

من واجب السلطة التنفيذية والقضائية والإدارية والأمنية وقوى الجيش أن تكون حرة ومتحررة من أية تبعية أو تضارب في المصالح.

- 1 . وجوب أن يكون جميع موظفي الخدمة المدنية وموظفي الإدارات العامة علمانيين.
يُطلب من الموظفين في المناصب العامة والوزراء وموظفي الخدمة المدنية والقضاة وأفراد سلك الشرطة والقوات المسلحة معالجة المسائل التي تهم جميع اللبنانيين؛ ولا يسمح لهم بأي انتماء مزدوج. قانونياً، يتم تعيينهم لإدارة الدولة اللبنانية دون تمييز بين المواطنين. وبالتالي، يتوجب عليهم أن يكونوا علمانيين.
- 2 . استعادة قوة واستقلالية القضاة وديوان المحاسبة والمجلس الدستوري ومجلس القضاء الأعلى والمحاكم الإدارية.
إن عملية التطبيق والتعديل بحسب المقتضى هي ضرورة في أي مجتمع. ولا يمكن التوصل عملياً الى تثبيت استقلالية المحاكم الوطنية والهيئات العليا للرقابة بمعزل عن تعيين أعضاء علمانيين وحمائهم من المحسوبية والتهديدات والعنف.
ومن هذا المنطلق، لا بد أن يكونوا علمانيين وأن يتم تعيينهم وفقاً لكفاءاتهم وليس وفقاً لأي انتماء.
- 3 . إنشاء مجلس شيوخ علماني يتمحور دوره حول درس وإقرار القوانين الصادرة عن البرلمان من الناحية الدستورية والتحقق من التزامها وعلمانيتها، كما هو الحال في أي ديمقراطية جمهورية.



4 . سيادة القانون

يتوجب بناء لبنان الجديد على أساس سيادة القانون فقط

في كل مجتمع حديث، تكون سيادة القانون هي الركيزة الأساسية للمجتمع

لا تكون القوانين شرعية إلا في حال إقرارها من قبل برلمان مُنتخب ديمقراطياً

يسود القانون العلماني والسلطة القضائية للدولة على جميع القوانين أو السلطات القضائية الأخرى، إلا في حال اختيار جميع الأطراف المتنازعة، طوعاً وبكل حرية، مراجع أخرى، كما هو الحال في التحكيم التجاري أو المحاكم الدينية.

ان المحاكم العدلية لا تكون شرعية إلا في حال كانت مستقلة و علمانية

في حال الخلاف، تطبق القوانين العلمانية والمحاكم الوطنية

1. إدراج استقلالية القضاء في الدستور

كما هو الحال في جميع الديمقراطيات، من الأهمية بمكان أن يمارس القضاء صلاحياته باستقلال كامل وأن يبقى بمنأى عن أي تدخل من قبل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية.

تشكو الهيكلية القانونية من خلل بحسب تقارير عدة صدرت عن المركز العربي لتطوير حكم القانون؛ كما نص اتفاق الطائف على صيغة لدعم استقلالية القضاء من خلال انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي. ولكن لم تطبق هذه الصيغة ولم تصدر أي تشريعات حول هذا الموضوع ولا يزال أعضاء الهيئات القضائية يعانون باستمرار من الضغط السياسي والتهديدات.

ومن بالغ الأهمية إنشاء هيئة قضائية عليا علمانية فريدة ومتحررة للإدارة، سواء كانت قضائية أو إدارية أو مالية، لتحل مكان الهيئات القائمة، ويتوجب منح هذه الهيئة العليا سلطة كاملة لمراقبة الهيئات الإدارية والقضائية والمالية، سواء كانت لجان أو محاكم أو مجالس أو لجان. كما يتوجب منحها الحق الكامل في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية المتعلقة بالسلطة القضائية دون أي تدخل من السلطة التنفيذية. وبناءً على ما تقدم، يتم إلغاء سلطة وزير العدل ومجلس الوزراء في هذا المجال، مع بعض الاستثناءات القليلة التي لا تقلل من السلطة الكاملة للهيئة العليا.

2. سلك قضائي علماني خال من الفساد والمحسوبية

يتوجب تحرير السلطة القضائية من الطائفية، ويطبق العاملون في السلك القضائي القانون على جميع المواطنين بطريقة متساوية من دون أي تمييز بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو الأصل. ويتعين عليهم في القضاء اختيار العلمانية القانونية أو الاستقالة؛ كما يتوجب عليهم تقديم تقرير حول ممتلكاتهم وإيراداتهم سنوياً؛ وتُنزل أشد العقوبات المالية والأحكام بالسجن بأي عضو في السلطة القضائية تمت إدانته بالفساد.

3. تقليص صلاحيات وإصلاح المحاكم الاستثنائية

وفي السياق نفسه، من الأهمية بمكان الحد من سلطة واختصاص المحاكم الاستثنائية على غرار المحاكم العسكرية والحد من صلاحياتها لتقتصر على الجرائم العسكرية البحتة؛ كذلك، من الضروري إعادة النظر في سلطات المحاكم الدينية والطائفية من أجل وضع القضاء الشرعي تحت سلطة المحاكم العادية التي تقع تحت السلطة القضائية، لتصبح جزءاً منه، في حال عدم المصادقة على النظام العلماني الكامل. والجدير ذكره ان العديد من الدول العربية، مثل مصر وتونس، ألغت المحاكم الدينية والمذهبية من القضاة بشكل كامل.



4. إصلاح القضاء

- يتوجب إصلاح السلطة القضائية للقضاء على الطائفية والفساد والمحسوبية والولاءات المزدوجة والتدخلات، وتعزيز المعايير المهنية وسرعة المعالجة.
- إلغاء الطائفية في عمليات التعيين واعتماد معيار الجدارة أساساً في التوظيف؛
- مضاعفة عدد القضاة وجذب المحامين الموهوبين؛
- تخصيص ميزانية لإدارة الشؤون العدلية تستحوذ نسبة 5٪ من النفقات العامة؛
- بناء سجون جديدة تستوعب 100000 سجين (2.2٪ من السكان) وتحترم المعايير الإنسانية؛
- زيادة الرواتب والحوافز والرعاية الصحية ورمزة التقاعد للعاملين في سلك القضاء ومواءمتها مع المعايير الدولية.

5. إصلاح قوى الأمن

- وجوب أن تكون القوات المولجة تطبيق القانون علمانية وبمناى عن الفساد والمحسوبية
- يتوجب على الموظفين المكلفين تطبيق القانون اختيار العلمانية قانونياً أو الاستقالة؛ كما يتوجب عليهم تسجيل ممتلكاتهم وإيراداتهم سنوياً. وتُنزل أشد الغرامات المالية والعقوبات بالسجن بأي عضو أُدين بالفساد.

6. إصلاح الإدارة

- مضاعفة ميزانية القوات المولجة بالنظام العام؛
- زيادة الرواتب والحوافز والرعاية الصحية والتقاعد ومواءمتها مع المعايير الدولية لقوى الشرطة؛
- تجديد معدات جميع المرافق الخاصة بتطبيق القانون وإعادة تأهيل أئمتها؛
- فرض قواعد أخلاقية صارمة على القوات المولجة تطبيق القانون؛
- وجوب أن يكون التدريب والتكوين على أعلى المستويات.

← سياسات عدم التسامح

- سحب البنادق والأسلحة والذخائر من الجمهور بشكل صارم ومن دون استثناء
- تطبيق قوانين مكافحة الفساد بشكل صارم ومن دون استثناء
- تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق بشكل صارم ومن دون استثناء
- احترام حقوق الإنسان بشكل صارم ومن دون استثناء
- احترام الحقوق الفردية للمواطن بشكل صارم ومن دون استثناء
- تطبيق قوانين السير والأنظمة بشكل صارم ومن دون استثناء
- تطبيق قواعد السلامة في البناء واحترام التنظيم المدني بشكل صارم ومن دون استثناء
- تطبيق القانون الضريبي بشكل صارم ومن دون استثناء
- تطبيق قوانين مكافحة التلوث بشكل صارم ومن دون استثناء.



5. حكم السلام

يتوجب بناء لبنان الجديد على أساس سيادة السلام

يقوم بناء لبنان على أساس التوصل الى حل سلمي في النزاعات وتأمين العدالة واحترام الآخرين.

إزالة مفاهيم استخدام القوة والأسلحة والتسلح والعنف في حل النزاعات العامة والخاصة من الثقافة، والعادات والنظم القانونية والسياسية الخاصة بلبنان الجديد.

حصر صلاحية استخدام القوة بالدولة بشكل حصري
لا يمكن استخدام القوة إلا في إطار القانون عملاً بالدستور والحق والنظام العام ومن أجل الدفاع عن الأمة.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. السيادة التامة للدولة اللبنانية والجيش اللبناني.
ان القوة العسكرية وفرض القانون هو حق حصري للدولة اللبنانية
2. حظر اللجوء الى القوة العسكرية في النزاعات بحسب القانون. لا دور للبنان في تحرك عسكري في إطار أي نزاع إقليمي أو دولي. لا رغبة للبنان في استخدام قدراته العسكرية لأي غرض آخر سوى الدفاع عن نفسه. ويحظر على أي تنظيم استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة لنشاط عسكري أو شبه عسكري داخل لبنان أو خارجه. (هل نطرح هنا مسألة حياد لبنان؟ المثال السويسري أو النمساوي أو شكل آخر)
3. جيش علماني خال من الفساد والمحسوبية
الجيش وقوى الأمن الداخلي هي في خدمة الأمة ككل، تحمي المواطنين وتطبق القانون من دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو الأصل؛ يجب أن يكون الجيش اللبناني جهازاً قوياً وموحداً؛ يجب أن يختار أفراد الجيش وقوى الأمن الداخلي العلمانية قانونياً أو الاستقالة؛ يصرح ضباط الجيش وقوى الأمن الداخلي عن ممتلكاتهم وإيراداتهم سنوياً. وتُفرض عقوبات صارمة بالسجن وغرامات مالية على أفراد الجيش المتورطين بالفساد أو المحسوبية.
4. إصلاح الجيش
بناء الجيش اللبناني كقوة دفاع وطنية يتمتع بقدرات عسكرية عالية وفعالة وتدريب رفيع المستوى وتجهيز حديث في مجال الدفاع والأمن؛
5. إصلاح نظام التعيين والترقية واعتماد الجدارة أساساً للتوظيف.
6. إقرار قانون العفو العام عن كل الأفراد الذين يختارون تسليم أسلحتهم بشكل طوعي خلال فترة محددة من الزمن.
7. فرض عقوبات صارمة على الأفراد الذين يمتلكون أسلحة بعد ذلك



6. المساواة في حقوق المواطنين

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من الدستور وفقاً للفقرة ب من مقدمة الدستور اللبناني؛ وقد صادق لبنان على المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في العام 1966.

يومن حزب لبنان بالمساواة الكاملة في الحقوق بين المواطنين بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الأصل أو التفضيلات الجنسية أو المعتقدات الشخصية، وخاصة المساواة بين الرجل والمرأة.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. المساواة الكاملة في الحقوق بين الرجل والمرأة
انضم لبنان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأدخله الى دستوره؛ ويقر الدستور اللبناني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حد سواء بالمساواة الكاملة في الحقوق بين جميع المواطنين وبين الرجل والمرأة؛ ومن المبادئ الأساسية للمجتمع اللبناني هو المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؛
2. الأهلية القانونية الكاملة لكافة المواطنين بغض النظر عن الجنس أو الدين أو الوضع العائلي أو الأصل. ويقر الدستور اللبناني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حد سواء بالمساواة الكاملة في الحقوق بين جميع المواطنين؛
3. الحق للمرأة اللبنانية بنقل جنسيتها إلى أولادها بالطريقة نفسها التي يطبقها الرجل: ما من شيء في القانون اللبناني يمنع المرأة من نقل جنسيتها إلى أولادها؛
4. المساواة في حق نقل الجنسية للأزواج لكل من الرجل والمرأة:
تطبّق معايير الإقامة وشروط اكتساب الجنسية وتطبق على كل من الرجال والنساء الأجانب المتزوجين من مواطنين لبنانيين؛
5. توزيع الإرث بالتساوي بين كل مواطن لبناني، بغض النظر عن الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الإنتماء الديني؛
6. المساواة في الحقوق المدنية وحق العمل بين جميع المقيمين في لبنان بشكل قانوني. ثمة العديد من الحالات غير الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحق عمل؛
7. المساواة في الحقوق والواجبات الضريبية بين جميع المواطنين اللبنانيين والمؤسسات والكيانات القانونية؛ ثمة عدد كبير من حالات الإعفاء الضريبي غير الدستوري السائدة في لبنان.



7. حقوق المرأة

ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من الدستور اللبناني بحسب ما ورد في الفقرة "ب" من مقدمة الدستور اللبناني. كذلك، صادق لبنان على المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية في العام 1966. ويقر الدستور اللبناني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حد سواء بالمساواة الكاملة في الحقوق بين جميع المواطنين، وبين الرجل والمرأة. وتعتبر المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وضرورة حماية النساء بصفتهن أعضاء أكثر ضعفاً من الرجال في المجتمع، من المبادئ الأساسية للمجتمع اللبناني.

وعلى الرغم من ذلك، يشهد لبنان عدداً من الحالات القانونية وبعض المواد القانونية التي تحمل تمييزاً صريحاً ضد المرأة، وتحرم المرأة من حقوق أساسية.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. إلغاء جميع مواد قانون العقوبات الخاص بجرائم الشرف والاختصاب والاستعاضة عنها بمواد قانون يفرض عقاباً أقوى بدلاً من التساهل الحالي: جرائم ارتكبتها مواطنون باسم "الشرف" وحققهم المزعوم بتطبيق العدالة بأنفسهم بشكل مخالف تماماً للمبادئ الأساسية للدستور ويتوجب إنزال أشد العقوبات بهم. كذلك، يتوجب إنزال أشد العقوبات بمن أُدين بجرم الاختصاب أو التحرش بقاصر عند حدوث الجرم الأول وإنزال عقوبة السجن المؤبد عند تكرار الإدانة بالجرم مرة ثانية (القانون ٥٢٢ من قانون العقوبات اللبناني اذي تم تعديله مؤخراً).
2. إنزال عقوبة قاسية في حال الإدانة بالعنف الأسري من خلال سن قوانين لحماية المرأة والطفل من أي شكل من أشكال العنف المنزلي وإطلاق الحملات الإعلانية الدورية لرفع الوعي لدى اللبنانيين حول قضايا العنف الأسري.
3. الإقرار بالوضع القانوني للأمهات العازبات وللأطفال من أم أو أب عازبين ومنح الأمهات والأطفال الحقوق نفسها التي يتمتع بها أي فرد من أفراد المجتمع.
4. تحديد الحد الأدنى القانوني للسن في حالة الزواج بـ 17 عام للفتيات و18 عام للرجال وإلزام الموظف المسؤول أو رجل الدين التحقق من الحد الأدنى القانوني للسن والموافقة الفعلية للزوجة على عملية الزواج.
5. الاعتراف بحق الإجهاض والشمول الإلزامي في التغطية التأمينية العامة أو الخاصة.
6. إنشاء مكاتب لمساعدة النساء في جميع أنحاء البلاد ولتقديم التوجيه والمشورة والدعم للنساء في حالات العنف الأسري والإيذاء والاختصاب والإجهاض والطلاق والحقوق المدنية، وهي مكاتب تعمل على أساس الحماية والحفاظ على السرية.
7. إنشاء مراكز استقبال للنساء في جميع أنحاء البلاد لتوفير المأوى والحماية للنساء وأطفالهن في حالة الاعتداء الجسدي والعقلي والتهديدات النفسية.



8. القضاء على الفساد

ينخر الفساد كيان لبنان؛ وهي نتيجة مباشرة للولاء المزدوج الذي يسود بين الموظفين في القطاع العام. ولاء يتوزع بين الإدارة التي يعملون فيها ومجتمعهم الديني وهذا الأخير يحميهم في وظائفهم.

وتقضي الضرورات الحيوية اتخاذ تدابير جذرية للقضاء على الفساد على كافة المستويات التي تتعلق بالقضاء والإدارة والأنظمة السياسية.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. إصدار قوانين جذرية لمكافحة ومعاينة الفاسد، مع فرض عقوبات صارمة للغاية ضد الوزراء الفاسدين، وشاغلي المناصب العامة وموظفي الخدمة المدنية والقضاة وأفراد الجيش والقوات المولجة تطبيق القانون وذويهم، وتشمل العقوبات مصادرة الأصول الشخصية، وأحكام بالسجن لأمد طويل وغرامات مالية عالية.
2. إصدار قوانين جذرية لمكافحة مرتكبي جرم الرشوة مع إنزال أشدّ العقوبات ضد الذين يحاولون رشوة الوزراء وشاغلي المناصب العامة وموظفي الخدمة المدنية والقضاة وأفراد الجيش والقوات المولجة تطبيق القانون وذويهم، وتشمل العقوبات مصادرة الأصول الشخصية، وأحكام بالسجن لأمد طويل وغرامات مالية عالية.
3. إصدار قوانين لمكافحة الفساد ومعاينة المصرفيين والمحامين المتورطين أو المشاركين، بشكل ناشط أو سلبي، في تسهيل أنشطة يمكن اعتبارها أو التنبأ بأنها من باب الفساد والرشوة والتهرب من دفع الضرائب أو تبييض الأموال.
4. إنشاء محكمة مستقلة لمكافحة الفساد، للحكم في حالات الفساد وإصدار الأحكام وفقاً للقوانين المذكورة أعلاه؛
5. إنشاء قوة مستقلة في سلك الشرطة لمكافحة الفساد؛ تتمتع بصلاحيات تحقيق واسعة لتحديد وملاحقة قضايا الفساد وتقديمها إلى العدالة؛
6. إنشاء مكتب مستقل لمكافحة الفساد ملحق بمكتب المدعي العام ومسؤول عن مراقبة جميع الإدارات وموظفي الخدمة المدنية بشكل مستقل؛
7. إلزام جميع الأشخاص الناشطين سياسياً بالتصريح عن ممتلكاتهم ودخلهم الشخصي سنوياً، بما يشمل:
أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة وأعضاء البلديات والمديريات والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وأصحاب المناصب العامة وقضاة التحقيق والموظفين وأفراد الجيش وقوات تطبيق القانون وأقاربهم؛
8. رفع السرية المصرفية عن جميع أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة وأعضاء البلديات والمديريات والمرشحين وقادة الأحزاب السياسية وأصحاب المناصب العامة وقضاة التحقيق والموظفين وأفراد الجيش وقوات تطبيق القانون وأقاربهم للتصريح عن ممتلكاتهم وإيراداتهم بشكل سنوي؛



9 . لبنان حديث وفعال

يعاني لبنان من الإفلاس وانعدام الفعالية والفساد والقصور في الخدمات العامة.

فشلت الدولة اللبنانية في تأمين احتياجات مواطنيها من الطاقة الكهربائية والماء وشبكات الصرف الصحي وسُبل معالجة النفايات وتأمين الانترنت الفعال والبنى التحتية للطرق والنقل العام والتعليم الرسمي والتغطية الصحية وخطط التقاعد والتخطيط المدني والسيطرة على التلوث وإدارة الموارد العامة.

وقد تراكم الدين العام للجمهورية اللبنانية ليلغ 77 مليار دولار أميركي.

والجدير ذكره ان الدين العام ينمو بنسبة 6.5 مليار دولار سنوياً،

وبات لبنان يرزح تحت عبء الدين بشكل لا يُحتمل، وقد أصبح خارج نطاق السيطرة وعليه، كل لبناني مدين بحوالي 16 382 دولار ويشهد زيادة سنوية للدين تبلغ زهاء 1382 دولار أميركي.

من جهة أخرى، تواجه المصارف اللبنانية خطر الإفلاس بسبب ارتباطها الشديد بديون الحكومة؛ وترتبط الميزانيات العمومية للمصارف اللبنانية بالدين العام للحكومة اللبنانية بنسبة 40٪ من خلال الاحتياطات الإلزامية والسندات الحكومية. ومن المعروف ان السبب الرئيسي الذي أدى الى إفلاس القطاع المصرفي في اليونان وقبرص هو الارتباط الشديد بين القطاع والدين العام للحكومة اليونانية. واليوم، يشهد القطاع المصرفي اللبناني وضعاً مماثلاً.

وتواجه مدخرات الأفراد اللبنانيين خطراً مماثلاً بسبب ارتباطها الشديد بالدين العام اللبناني والنظام المصرفي اللبناني من خلال الودائع المصرفية.

لا يزال الاقتصاد اللبناني مستمراً فقط بفضل تحويلات المغتربين اللبنانيين الى لبنان والتي تتراوح ما بين 6 و 8 مليار دولار سنوياً.

لا تزال المالية العامة للدولة اللبنانية قائمة فقط بفضل مليارات الدولارات الأميركية التي أودعتها الدول الأجنبية في المصرف المركزي، ما خلق وضعاً خطيراً في الاعتماد على سياسات الدول الأجنبية.

من شأن مزيج الأزمة العقارية وغياب السياحة والاستثمارات الأجنبية من دول مجلس التعاون الخليجي وركود النشاط الاقتصادي أن يدفع النظام المصرفي نحو أزمة سيولة قد يكون لها آثاراً مدمرة.

هناك حاجة ملحة للتحرك لمنع حدوث أزمة مالية واسعة النطاق و كارثة اقتصادية.

على الصعيد السياسي، لبنان دولة مشلولة: مرت سنوات أربع والبرلمان اللبناني يمدد لنفسه ولم يعد يتمتع بأية شرعية سياسية دستورية ولا قانونية: في القانون الدستوري تسمى هذه المرحلة انقلاباً. لقد أصبح للبنان رئيساً للجمهورية منذ زمن ليس ببعيد، وخلال سنتين من تعطيل انتخابات الرئاسة اعتُبرت القوانين التي وافق عليها البرلمان غير شرعية.

فالتعطيل الرئاسي منع الإدارة من العمل بشكل جدي وعطل آلية تعيين كبار الموظفين والسفراء كما أثر سلباً على علاقات لبنان الدولية. ولن تكون حكومة الوحدة الوطنية سوى مجموعة ممثلين لطوائف تتقاسم الصفقات السخية بما يزيد من إفقار الدولة واللبنانيين والخزينة العامة.

ما ينقص لبنان هو الإدارة الحكيمة الشريفة والشفافة.



(أ) إدارة سليمة للمالية العامة

إن المسألة الأكثر إلحاحاً التي تواجه لبنان هي مستوى الدين العام (77 مليار دولار) والنمو السنوي لهذا الدين (6,5 مليار دولار) الذي ينتج عن عجز أولي يقدر بحوالي 2 مليار دولار (نفقات الدولة - الإيرادات) و4.5 مليار دولار من الفوائد المستحقة على الدين العام.

المشكلة لا تنحصر فقط في الحد من العجز السنوي في الموازنة ولكن في إنتاج فائض ضريبي لتخفيف الدين اللبناني والحد من مستوياته المطلقة والنسبية زمنياً.

1. **خفض النفقات العامة من 1 مليار دولار إلى 1,5 دولار سنوياً** من خلال زيادة إنتاجية الإدارة العامة وخفض عدد موظفي الخدمة المدنية وزيادة متوسط رواتبهم. يستخدم لبنان حالياً 160.000 موظف في الخدمة المدنية، علماً أن أجهزة الدولة قادرة على العمل بكل فعالية باستخدام 120.000 موظف فقط في حال إجراء الاستثمارات المناسبة في مجال التكنولوجيا وتحديث وتبسيط العمليات الإدارية.

2. زيادة عائدات الحكومة بنسبة 5 مليار دولار سنوياً

رفع الضريبة على القيمة المضافة من 10 % إلى 17 % على جميع المنتجات باستثناء المنتجات الغذائية والأدوية؛
توحيد الدخل الفردي والضرائب على الشركات وتنشيتها على نسبة 20٪؛
ردم الثغرات الضريبية وإزالة الإعفاءات الضريبية غير الدستورية بحسب مبدأ المساواة بين المواطنين؛
إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والاستعاضة عنها بالضريبة على القيمة المضافة؛
تحسين عملية التحصيل الضريبي؛
توفير 2 مليار دولار عائدة لمؤسسة كهرباء لبنان

3. خفض كلفة خدمة الدين العام بنسبة 2.5 % لتوفير 2.5 % مليار دولار سنوياً

إصدار سندات خزينة بقيمة 80 مليار دولار باكتتاب مدته 50 سنة لاستعادة الانتعاش الوطنية ودفع نسبة 3 % في عمليات:

إعادة شراء كامل الأسهم على الديون بسعر الفائدة الحالية على الدين وإلغائه؛
تمويل إصلاحات الإدارة اللبنانية، والاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية؛
سد الفجوة بين نظام التقاعد القديم في الضمان الاجتماعي ونظام التقاعد الجديد المبني على أساس رأس المال.

وسيكون إصدار سندات الخزينة للانتعاش الوطني مضموناً بشكل جزئي من قبل صنوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإعمار والتنمية والبنك الآسيوي للبنية التحتية والبنك الآسيوي للتنمية، وسيتم بيعها إلى الصناديق السيادية والمؤسسات الاستثمارية والمصارف اللبنانية وجميع الأفراد اللبنانيين الذين يعيشون داخل وخارج لبنان والذين يرغبون في المساهمة في إصلاح لبنان في إطار سيادي وطني جماعي. وسيتم اطفاء الدين الوطني للانتعاش الاقتصادي على امتداد 50 عاماً (2067) بوتيرة 2 مليار دولار سنوياً، من القيمة الأساسية والفوائد، وسيخفض بالتالي عبء خدمة الدين من 4.5 إلى 2 مليار سنوياً.



4. إنشاء الصندوق اللبناني السيادي للثروة الوطنية باعتباره هيئة وطنية مستقلة يُعهد إليها مهمة إدارة الموارد الوطنية والشركات العامة في البلاد.

يتم نقل ملكية جميع الشركات الوطنية من البنك المركزي الى الصندوق اللبناني السيادي الذي يعمل بشفافية ومساءلة تامة؛ كذلك، يُصار الى خصخصة لشركات الوطنية مثل شركة الطيران الوطنية وهيئة أوجيرو للاتصالات وتُستخدم العائدات في خفض الدين العام.

وفي السياق نفسه، تُنقل ملكية وإيرادات المرافق في إطار امتيازات عنها مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والهواتف النقالة وجمع القمامة ومعالجة مياه الصرف الصحي على المستوى الوطني إلى الصندوق اللبناني السيادي. كذلك، تُنقل ملكية وإيرادات الموارد البحرية من الغاز إلى الصندوق اللبناني السيادي ويتم استغلالها على الفور.

من المتوقع أن تؤدي التدابير المذكورة أعلاه الى قيام لبنان جديد قادر على إنتاج فائض صاف في الميزانية يُقدّر بحوالي 1 أو 2 مليار دولار سنويا؛ من دون الأخذ بعين الاعتبار عائدات الحقول البحرية للغاز التي ستتراكم في الصندوق السيادي اللبناني للثروة.

5. وضع قواعد صارمة للمناقصات العامة وأي عقد من العقود المُبرمة بين الجهات العامة؛

تخضع أي مناقصة أو عملية شراء من جانب الحكومة والجيش والبلديات أو السلطات العامة لרزمة صارمة من القواعد فيما يتعلق بعمليات المناقصة والشفافية وشفافية الشركات المشاركة بالمناقصات؛

يجب أن تكون المناقصات علنية في جميع الحالات وتمنح على أساس القيمة مقابل الكلفة. ويتم تنظيم المناقصات من قبل مكاتب المشتريات التابعة للهيئة أو السلطة الشارية وليس من قبل الحكومة. ويقتصر عمل الحكومة فقط على مراقبة صحة العملية والمصادقة عليها بعد التحقق من أنها كانت عادلة وشفافة ومتوافقة مع المبادئ التوجيهية؛

يتوجب على الشركات المقدمة للعروض أن تكون مسجلة منذ فترة لا تقل عن ثلاث سنوات، وأن تكون حساباتها مدققة بالكامل مع تحديد واضح لأصحاب المنفعة النهائيين للشركة. ولا يمكن منح العقود لأي شركة تستفيد من أوضاع معينة أو إعفاء ضريبي.

تكون جميع العقود المُبرمة مع الحكومة والمكاتب العامة والبلديات، باستثناء العقود الخاصة بقوى الأمن الداخلي والجيش، علنية ومتاحة للصحافة.



ب (إصلاح الإدارات العامة

يوظف القطاع العام 160.000 مواطن لبناني؛ أي ما يوازي 38 موظف رسمي لكل 1000 مواطن. ومن المتعارف عليه أن أي بلد يعمل بفعالية الى حد ما يوظف ما بين 8 و20 موظف عام لكل 1000 مواطن.

الإدارات المركزية والإقليمية في لبنان غير فعالة لأنها تعاني من تضارب المصالح والولاءات المزدوجة ومحاباة الأقارب. وتقوم عمليات التوظيف على أساس الدين. من جهة أخرى، تعاني هذه الإدارات من عدة شوائب:

عمليات إدارية غير فعالة ومسرقة؛

إدارات مكتظة لديها فائض من العاملين وموظفين عامين غير مؤهلين؛

معايير أخلاقية وخدمة عملاء متدنية؛

المحسوبية والفساد؛

خدمة للزبائن بانسة وقيم أخلاقية غائبة

عطل رسمية كثيرة وساعات عمل قصيرة.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. إدارات علمانية

إن الإدارات وموظفي الخدمة المدنية هم في خدمة كل مواطن لبناني، بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الأصل والإقامة.

يتوجب على جميع موظفي الخدمة المدنية والموظفين العاميين اختيار العلمانية؛

يتوجب استعادة معايير الجدارة والنوعية في عمليات التوظيف؛

منع ومعاقبة المحسوبية والتدخلات الخارجية.

2. إن العلمانية هي الضامن الوحيد لإستقلالية الإدارة والجيش وهي الشرط الحاسم للقضاء على الفساد والمحسوبية التي هي السبب الأساسي لتعطيل الإدارة .

خفض عدد موظفي الخدمة المدنية بنسبة 40.000 ليصبح العدد 120.000 موظف؛

زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 25 % ؛

توظيف مهنيين مؤهلين؛

الإنفاق على التدريب والتأهيل؛

استثمار مبلغ \$ 1.2 مليار دولار لشراء معدات تكنولوجيا (10.000 دولار لكل موظف)

تقليص عدد أيام العطل الرسمية بنسبة 20 % و زيادة ساعات العمل الفعلية بنسبة 15 %؛

إلغاء العمل أيام السبت والعمل 8 ساعات يومياً

التدقيق وتحديث وتبسيط العمليات للحد من البيروقراطية؛

تطوير الخدمات على شبكة الإنترنت وعبر مراكز الاتصال بالهاتف؛

فرض قواعد أخلاقية ومعايير للتعامل مع العملاء؛

تطبيق ضوابط داخلية وخارجية والتدقيق المحاسبي؛

تطبيق معايير محاسبية ودفع المتوجبات المناسبة من خلال الرقابة المزدوجة.

من شأن إصلاح الإدارة اللبنانية توفير مبلغ يساوي ما بين 3 أو 5 مليار دولار سنويا على مستوى النفقات العامة. كما يؤدي الى تحسين الفعالية العامة للاقتصاد من خلال توفير بعض الوقت للمواطنين، وخفض مدة وتكاليف النقل والحد من الازدحام المروري والحد من تلوث الهواء والضوضاء.



ت (سياسات الطاقة

فشلت شركة كهرباء لبنان في تأمين تغذية بالطاقة الكهربائية طيلة 24 ساعة للمواطن طيلة سنوات، كذلك، تعاني الشركة من الشلل التام بسبب الطائفية والمحسوبية والتدخلات السياسية المستمرة على مستوى الإدارة؛ فضلاً عن ارتباط شرائح كاملة من المواطنين بشبكة مؤسسة كهرباء لبنان بطريقة غير شرعية ومن دون تسديد المستحقات المتوجبة عليهم مقابل الكهرباء التي يستخدمونها.

وبالنتيجة، نشأ قطاع موازي من مزودي الطاقة المحليين الذين يتلقون مقابل تقديم الكهرباء للمواطنين خلال ساعات انقطاع التيار الكهربائي بمعدل 100 إلى 150 دولار شهرياً لكل أسرة، وهو مصدر تمويل للعائلات السياسية.

ويقدر عدد المواطنين المرتبطين بمولدات خاصة بحوالي مليوني أسرة على الأقل بالإضافة إلى ارتباطهم بمؤسسة كهرباء لبنان. وتقدر عائدات المولدات الخاصة بحوالي 2 أو 3 مليار دولار للمزودين وللجهات السياسية الراحية. **ويفوق هذا المبلغ قيمة العجز السنوي لمؤسسة كهرباء لبنان.**

علاوة على ذلك، تعمل مولدات الكهرباء الخاصة التي تزود الأسر وجميع المولدات التي تديرها الشركات على الوقود الذي يستهلك الكثير من الوقود الأحفوري، وينشر انبعاثات الكربون ويؤدي إلى تلوث ضوضائي.

يتمتع لبنان بـ 320 يوم مشمس سنوياً ولديه مساحات جردية واسعة وغير صالحة للاستعمال لأغراض الزراعة أو البناء. وينبغي أن يكون تطوير المزارع الشمسية أولوية استراتيجية في البلاد توصلها إلى اكتفاء ذاتي على مستوى الطاقة ولتحد من التلوث على نطاق واسع.

يحتاج كل 1000 مواطن إلى 1 ميغاواط من الطاقة الشمسية. وتبلغ تكاليف إنشاء محطة للطاقة الشمسية لتوليد 1 ميغاواط حوالي 1 مليون دولار وتحتاج إلى أرض مساحتها 10.000 متر مربع. وعلى هذا الأساس، يحتاج لبنان إلى مبلغ 4.7 مليار دولار لتأمين الطاقة لكافة أبنائه من خلال إنشاء مزارع شمسية للمواطنين كافة، أي ما يوازي سنتين ونصف فقط من العجز في ميزانية مؤسسة كهرباء لبنان ويمكن تنفيذ هذا المخطط في غضون 10 سنوات، من خلال استخدام الجرد.

يسعى حزب لبنان إلى تطبيق ما يلي:

1. **إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الكهرباء** لوضع المواصفات الفنية وتنفيذ المناقصات بشفافية، وتنظيم القطاع، ومراقبة المشغلين وتنظيم الأسعار؛ وفرض التقيد بالقانون من خلال استخدام الوقود الأحفوري بنسبة 20٪ فقط من إجمالي استهلاك الطاقة، بحسب التشريع الذي صادقة عليه مؤخراً ولاية كاليفورنيا.
2. **استثمار الدولة في محطات توليد الطاقة الشمسية**؛ وإنشاء 20 مزرعة للطاقة الشمسية بقوة 20 ميغاواط سنوياً لتغطية حاجة الشعب اللبناني بأكمله من الكهرباء على امتداد 10 أعوام من خلال استخدام الأراضي الجردية.
3. **خصخصة قطاع توليد الطاقة الكهربائية محلياً** لحساب مشغلين محليين أو دوليين مؤهلين يعملون بشفافية تحت إشراف مجلس تنظيم قطاع الكهرباء.
4. **تطوير معامل خاصة لإنتاج الطاقات المتجددة** تعمل على الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين من خلال الإعفاءات الضريبية والتمويل الحكومي.



5. **تشجيع ملاكي المنازل على الاستثمار في سخانات المياه بالطاقة الشمسية من خلال الإعفاءات الضريبية، وشروط التمويل المشجعة والالتزام بدمجها في أي تصاريح بناء جديدة كما هو الحال فيما يخص إلزامية تأمين مواقف للسيارات**
6. **ضع شبكة كهربائية في البنية التحتية والكابلات تحت الأرض، والألياف البصرية، وتوزيع المياه وجمع مياه الصرف الصحي وإدارة الشبكة وروابط الاتصالات الأخيرة.**
7. **فرض ضرائب مرتفعة على أصحاب المولدات الخاصة، إن خدماتهم توجب عليه إخضاع حساباتهم للضريبة المضافة والضريبة على الأرباح. كما أن على أرباحهم أن تخضع إلى ضريبة إضافية لإستعمال هؤلاء للوقود الملوث.**



ث) سياسات الموارد المائية

يتمتع لبنان بموارد مائية كبيرة للغاية ويمكن القول أنها الأكبر في الشرق الأوسط كله. إن الحالة البائسة للبنية التحتية وغياب إدارة ناشطة وفعالة أدى الى هدر ما يعادل مبلغ 5 مليار دولار سنوياً.

في العام 2015، بلغت كمية مياه الأمطار في لبنان 10.000 مليون متر مكعب، استهلك منها 2.560 مليون متر مكعب وبلغ الفائض المحتمل القابل للاستخدام 1940 مليون متر مكعب. في بيروت، توفر شركة مياه بيروت الرسمية فقط 3 ساعات من المياه يومياً، ويمثل السوق الموازي حوالي 75 ٪ من استهلاك المياه، ومجدداً لصالح جهات سياسية.

وفي هذا الإطار، حدد البنك الدولي بعض المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع: معدات تخزين غير كافية، أنابيب مهترئة، كمية هائلة من المياه التي تتدفق في البحر من دون استفادة والنقص في منشآت معالجة المياه الآسنة. وعلى الرغم من الخطط والدراسات العديدة الذي أجراها كل من السلطات اللبنانية والاستشاريين الأجانب مثل شركة "بارسونز ماين انترناشونال"، أنشئ فقط 2 من أصل 18 مشروع لإنشاء السدود المتوقع انشاؤها.

لم يتم بناء أي من مجموع 23 بحيرة كان من المتوقع إنشاءها. ومن بين مجموع 20 محطة لمعالجة المياه تم بناء 9 محطات فقط من بينها 4 محطات عاملة في حين ان بقية المحطات غير مرتبطة أصلاً بشبكة الصرف الصحي.

من مجموع الكمية التي تؤمنها شركة المياه، تستوفي الدولة ما نسبته 11٪ فقط من قيمة هذه الكمية ما يؤدي الى عجز كبير في ميزانيات شركة المياه ويمنع الاستثمارات في الصيانة وفي توسيع قدرة الشبكة.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. تعزيز صلاحيات سلطة إدارة المياه وتحويلها الى هيئة مستقلة، مولجة بمهمة إدارة ومراقبة ورصد وتخطيط الموارد المائية ومعالجة المياه في البلاد، والإشراف على المشغلين الخاصين ومراقبة الجودة؛
2. إقرار المخطط العام والموصفات الفنية لإدارة الموارد المائية، وجمع وتخزين ونقل وإعادة تدوير المياه على أساس مشروع قانون المياه للعام 2004 والدراسة التي أجرتها شركة "بارسونز ماين انترناشونال"؛
3. إعادة تطبيق عمليات جمع المستحقات وفصل أي شبكة غير قانونية ومتخلفة عن الدفع؛
4. إعادة تأهيل آلاف الكيلومترات من أنابيب المياه التي تشهد حالياً تسرباً للماء وهو السبب الرئيس للهدر، وربط المحطات الخمس التي بنيت لمعالجة المياه بشبكة الصرف الصحي، وبناء 11 محطة إضافية بحسب التخطيط؛
5. بناء 15 سد هيدروليكي على الأنهار الرئيسية لتجميع مياه فصل الشتاء وتخزينها وإعادة توزيعها على 23 بحيرة مختلفة وتجهيز السدود بمولدات كهربائية وقدرات توليد الطاقة الشمسية؛ وإصلاح شبكة الري لتحسين استهلاك المياه؛
6. استغلال خزانات المياه الجوفية الأربعة التي حددتها الدراسات الجيولوجية في طرابلس وبيروت والقرعون وحاصبيا. وإزالة التلوث من حوض الليطاني وحوض بحيرة القرعون توصلاً إلى استغلال أفضل للمياه المتدفقة وإعادة استخدامها للشرب والري؛
7. تطبيق عقوبات شديدة على من يلوّث مياه الشرب والأنهار، أفراد وشركات وأسر؛
8. تنظيف وإزالة التلوث من البحيرات والأنهار وآبار المياه الحالية.



ج) سياسات إدارة النفايات

توفير معالجة للصرف الصحي والنفايات تكون فعالة من حيث الفترة الزمنية والتكلفة مع الحرص على معايير عدم التلوث وهي نقطة في سلم الأولويات في أي مجتمع بشري حضري منذ فجر الزمن.

إصلاح عملية معالجة الصرف الصحي ومعالجة النفايات في لبنان لتصبح نظيفة وخالية من التلوث هي عملية سهلة ويمكن تحقيقها بسرعة قصوى ومن دون أي تكلفة إضافية على الدولة أو على المواطنين. ويتطلب الأمر عمليات وخدمات لوجستية وتقنيات سبق اختبارها وتنفيذها في خدمة مليارات من سكان القرى الصغيرة والمدن الكبرى في جميع أنحاء العالم.

يسعى حزب لبنان إلى تطبيق ما يلي:

1. إنشاء هيئة إدارة للنفايات مستقلة لمراقبة ورصد وتخطيط إدارة النفايات ومعالجة المياه والصرف الصحي وإدارة مخلفات التلوث؛
2. إقرار تخطيط عام ومواصفات فنية لإدارة النفايات وإعادة تدوير المياه وإزالة التلوث وإعادة تدوير نفايات البلاستيك والوقود الأحفوري؛ وتعيين مكاتب استشارية دولية معروفة لرسم ورسن وتحديد التخطيط العام، ومواصفات الفنية وتنظيم عملية طرح المناقصات ومنح الامتيازات والتنسيق بين السلطات الإقليمية والإشراف على المشغلين من القطاع الخاص وتنفيذ عمليات ضبط الجودة؛
3. فرض ضريبة على جمع القمامة تضعها سلطة إدارة النفايات، على أن تتولى البلديات تنفيذ عملية الجمع لتمويل عمليات جمع ومعالجة النفايات المنزلية على المستوى المحلي وعمليات النقل إلى مراكز المعالجة الإقليمية؛
4. التعاقد لتنفيذ عمليات جمع وإدارة النفايات من خلال عقود بناء / تشغيل / نقل على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، على أن تُمنح العقود إلى شركات معروفة في مجال إدارة النفايات؛
5. التعاقد مع شركات لبناء وتشغيل شبكة الصرف الصحي ومعامل لمعالجة المياه على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية،
6. إقرار وتنفيذ عقوبات شديدة ضد الملوّثين، أفراد وشركات وأسر؛
7. فرض عمليات فرز النفايات على الأسر والشركات وفرض ضريبة جمع النفايات؛
8. تنظيف وإزالة التلوث من المكبات ومواقع التخلص من النفايات والشواطئ والجبال.



ح سياسات الإنترنت والاتصالات

يعتبر قطاع الاتصالات والإنترنت في لبنان الأعلى ثمناً والأقل فعالية في العالم. وتحتكر شركة أوجيرو للاتصالات الخطوط الأرضية والبنية التحتية للإنترنت وإدارة عرض النطاق الترددي؛ في حين أن ثمة مشغلين فقط للهاتف المحمول يتقاسمان السوق بطريقة منسقة فيما يتعلق بالخليوي ونقل البيانات. كذلك، يعتبر سعر الاتصالات الأرضية مرتفعاً ولا تقدم شركة أوجيرو خدمات فعالة على مستوى تركيب وتنفيذ العمليات الإدارية، علماً أن اللبنانيين يدفعون الأسعار نفسها التي يدفعها المستخدمون في أي مكان آخر ولكن يحصلون بالمقابل على أحد أسوأ خدمة للإنترنت في العالم بسبب النقص في الاستثمار في البنية التحتية وضعف قدرة استيعاب الكابل البحري.

ومن المعروف في عالم الاتصالات أن شركات الاتصالات اللبنانية أجرت مفاوضات للحفاظ على أعلى الأسعار العالمية للهواتف الأرضية والمحمولة وأسعار المكالمات الدولية والتجوال؛ واستخدمت امتياز الاحتكار لفرض الضرائب على المواطنين اللبنانيين بشكل غير مباشر وخدمة لمصالح الخاصة.

ويمكن القول بأن أهمية الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة للعالم اليوم لا تقل عن أهمية القطارات وشبكة الطرق بالنسبة إلى ثورة العالم الصناعي في القرن التاسع عشر؛ أي المحرك الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية.

وتعتبر الإنترنت وخدمات الاتصالات الفعالة عناصر استراتيجية لأي بلد في القرن 21

يسعى حزب لبنان إلى تطبيق ما يلي:

1. إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة للاتصالات، تكون مؤسسة عامة لا تبغي الربح وتكون مسؤولة عن تنظيم سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والاستثمار في البنية التحتية للإنترنت وإدارة قدرة الكابل البحري وإدارة شبكة التوزيع الإقليمية للألياف البصرية والاتصال وتنسيق الأنشطة الإقليمية والبلدية.
2. إلغاء عقد احتكار شركة أوجيرو وفتح قطاع شبكة الهاتف الثابت للمنافسة الكاملة كجزء من عملية مد الكابلات العامة على غرار مشغلي الكابل؛
3. إنهاء العمل بالامتيازات القائمة وفتح قطاع الخليوي بالكامل أمام المنافسة بمشاركة ثلاثة مشغلين على الأقل من مشغلي شبكات الهاتف المحمول تحت إشراف هيئة تنظيم الاتصالات، مع مراعاة معيار الشفافية الكاملة؛
4. تحويل خدمة الإنترنت إلى خدمة عامة مجانية تقدمها الدولة بالطريقة نفسها التي تجعل من شبكة الطرقات والبنى التحتية للنقل من اختصاص وصلاحيات الدولة والبلدية. لويتعين على المستخدمين أن يسجلوا أنفسهم بالكامل من خلال تقديم الاشتراك عبر هواتفهم النقالة ليتمكنوا من استعمال الخدمة العامة، منعاً لأي استخدام إجرامي، أو من قبل مجهول الهوية أو غير مشروع للإنترنت العام؛
5. تمويل الاستثمارات وعملية تشغيل شبكات الإنترنت من خلال فرض ضريبة موحدة للاتصالات بقيمة 20 دولار سنوياً على كل المكلفين؛
6. الاستثمار في شبكات الألياف البصرية والكابلات البحرية ذات قدرة استيعاب مرتفعة.



خ) سياسات النقل العام

تعتبر البنى التحتية لشبكة الطرقات في لبنان من الأكثر إهمالاً كما تعاني من مشاكل كبيرة على مستوى الازدحام المروري. وتكاد تكون عمليات التخطيط والتنفيذ والصيانة على شبكة الطرق والطرقات السريعة معدومة ما يتسبب بحوادث وينهك بشكل سريع وغير طبيعي المركبات المستخدمة.

ومن الملاحظ ان عدم احترام قوانين المرور وقواعد التنظيم المدني فيما يتعلق بالأنشطة التجارية على الطرق السريعة يؤدي الى احتقان حركة السير بشكل غير مبرر والى تفاقم الحوادث على الطرقات.

ويؤثر غياب وسائل النقل العام في المدن الكبرى وبين المدن على نسبة التلوث والاحتقان المروري.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. **وضع مخطط عام للبنى التحتية للطرقات في كافة أنحاء لبنان**، بما في ذلك الطرق السريعة والطرق التي تربط المدن وطرقات الضواحي ومضاعفة بعض الطرق القائمة بطريقة عامودية وحل مشكلة الاحتقانات.
2. **وضع مخطط عام للبنية التحتية للسكك الحديدية وتطوير شبكة متكاملة من القطارات بين المدن** وبناء قطارات صغيرة داخل المدن الكبرى في لبنان، وإنشاء مواقف عامة للسيارات على مداخل المدن.
3. **وضع مخطط عام للنقل العام بالحافلات في المدن الكبرى** وبين المدن والتعاقد مع مشغلين مؤهلين.
4. **منع ممارسة أنشطة تجارية على الطرق السريعة** وإغلاق الممرات التي تؤدي الى المنشآت التجارية التي تم تشييدها خلافاً للقانون.
5. **فرض معايير على بناء وصيانة الطرق والطرقات السريعة** والاستثمار في التدريب والتكنولوجيات الجديدة والكوادر المؤهلة. ووضع مخطط مستقل وملزم للجودة.
6. **إصلاح نظام الضريبة على المركبات ونظام الرقابة لتشمل ضريبة سنوية للطرق لصيانة الشبكة.** تطبيق سياسة صارمة جداً في قوانين السير مع غرامات مالية ضخمة لدفع السائقين اللبنانيين الى احترام قوانين السير، والحد من الازدحام الين لمروري والحد من الحوادث والإصابات.
7. **تلزيم مشغلي الحافلات العامة في المدن الكبرى وتشجيعهم من خلال الحوافز**



د سياسات الإسكان

أثقلت الحرب الأهلية التي امتدت ما بين 1975-1990 كاهل لبنان بعبء مشاكل رئيسية لا يزال يرزح تحتها، نذكر منها:

نزوح 200.000 مواطن تركوا مدنهم وقراهم الأصلية واستقروا في ضواحي العاصمة، ما طرح تحديات صحية وعمرانية وزاد الضغط على المرافق العامة؛

تواجد 270.000 لاجئ فلسطيني يعيشون في مخيمات اللاجئين في لبنان منذ ما يزيد عن الخمسين عاماً؛

تفاقم الفقر واستمرار نمو مخيمات اللاجئين الذي خلق فوضى في معايير المناطق الحضرية وتدني في معايير السكن في العديد من المناطق؛

الدمار المعماري والتنظيمي الذي شهده لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية بحيث لم يتم احترام أي قاعدة من قواعد العمران. وقد وضعت مناطق بأكملها من دون خطة التحضر العالمية. وقد تم منح تراخيص البناء بشكل غير قانوني من خلال الفساد المستشري على نطاق واسع.

الفساد الذي أدى إلى خصخصة غير شرعية لأجزاء كبيرة من المجال البحري العام وإتلاف مساحات كبيرة من الثروة الطبيعية.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. **وضع مخطط عام للتنظيم المدني في كافة أنحاء لبنان**، يتضمن تحديد مناطق حضرية ومناطق محمية وقواعد عامة للبناء الهندسي والنقل العام ومكافحة التلوث وإدارة النفايات.
2. **استثمار 600 مليون دولار أميركي سنوياً لبناء 10.000 وحدة سكنية اجتماعية سنوياً على امتداد 15 سنة** لتأمين مسكن لحوالي 470.000 مواطن يسكنون في الضواحي الفقيرة ومخيمات اللاجئين. وتحديد مناطق حضرية خاصة خاضعة لتسهيلات ضريبية لحث اللاجئين على العودة الى مسقط رأسهم في القرى اللبنانية. ووضع حوافز زراعية من خلال تمويل من دون فائدة وحوافز ضريبية.
3. **إصلاح وتطوير شبكة إقليمية لتفادي ومكافحة الحرائق وإنشاء قوى شرطة محلية لتأمين الخدمات العامة في المناطق والقرى على امتداد الأراضي اللبنانية.**
4. **فرض غرامات مرفعة على الإنشاءات غير المكتملة وعلى عدم احترام قواعد التنظيم المدني والتصميم الهندسي.**
5. **إصلاح إدارة السجل العقاري وعملية منح رخص البناء ومعاينة الفساد ومحاسبة المسؤولين الأمنيين من خلال سياسة الرقابة المزدوجة.**
6. **حماية الأماكن الطبيعية من خلال عدم السماح بالبناء فيها.**
7. **إلغاء حقوق التملك على الأبنية غير الشرعية وفرض ضريبة خاصة مرتفعة على العمليات واستبدال حقوق التملك بعقد إيجار غير قابل للتجديد لمدة 40 سنة ينتقل بعدها الملك الى الدولة.**



ذ) سياسات الصحة العامة

كان يتمتع لبنان بنظام صحي متفوق وكان يتوافد إليه مواطنون من كافة أنحاء العالم العربي لتلقي العلاج الطبي، علماً أن لبنان يتمتع بثروة من الأطباء والصيادلة المؤهلين تأهيلاً عالياً ويحتضن كليات طبية عالية الكفاءة ومتفوقة.

ولا يزال لبنان في مقدمة الدول في المنطقة التي تحظى بخدمات صحية خاصة ذات معايير عالية في حين تدهور النظام الصحي العام على مدى السنوات الأربعين الماضية. كذلك، يقف نظام الضمان الاجتماعي العام في لبنان على حافة الهاوية ولا يوفر ما يكفي من التغطية الصحية للقراء.

ويشهد القطاع الصحي الخاص في لبنان ازدهاراً ملحوظاً ويوفر خدمات طبية عالية الفعالية لمن لديه القدرة المالية على تحمّل التفتقات. ومن الملاحظ أن ثمة تفاوت في مستوى الخدمات الصحية بين المدن الكبرى، وبيروت على وجه الخصوص، التي تستفيد من خدمات صحية متقدمة، وبين البلدات والقرى الريفية التي تتخلف عنها في مستوى الكفاءات. وعلى الرغم من تولي الصليب الأحمر تقديم خدمات الطوارئ لكن تبقى هذه الخدمات متاحة بشكل غير متساو بين المناطق، في حين يؤدي ازدحام حركة السير إلى وفيات وإصابات غير مبررة بسبب غياب العلاج الفوري.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. **إنشاء هيئة ناظمة لقطاع الصحة العامة** تتولى وضع معايير للمستشفيات والمستوصفات وخدمات الطوارئ والصيديات، فضلاً عن تقديم توصيات حول السياسات الوقائية. كذلك، تتولى الهيئة مهمة الإشراف على أنشطة المستشفيات العامة والخاصة والمستوصفات ومراكز الرعاية وتملك صلاحية تعليق الشهادات والاعفاءات الضريبية والحوافز المالية في حالة عدم الامتثال. كما تكون مسؤولة عن تسليم الشهادات والتراخيص؛ ويتولى إدارة الهيئة مجلس أمناء يشمل أطباء ومتخصصين في إدارة المستشفيات، وأخصائيين في مجال الصحة العامة.
2. **إقرار مخطط عام للصحة العامة يشمل لبنان بأكمله**، ويتضمن تقسيماً طبياً للمناطق وتوزيع خدمات الطوارئ على المناطق، وبناء المستشفيات المحلية والمستوصفات في البلدات والقرى كافة؛
3. **استثمار مبلغ 250 مليون دولار سنوياً لبناء 50 مستشفى عام جديد خلال السنوات العشر المقبلة، لتلبية الاحتياجات الطبية لحوالي 100.000 مواطن**، وتحفيز عملية إنشاء مستشفيات خاصة من خلال تمويل بمعدلات فائدة صفر٪ والإعفاءات الضريبية التي تعمل في إطار المبادئ التوجيهية وتحت إشراف سياسة الصحة العامة.
4. **إصلاح نظام الضمان الاجتماعي الوطني**، وفرض نظام الحد الأدنى من التغطية الصحية لكل عامل في لبنان، على أن تتم إدارته وفقاً لأنظمة التأمين الطبي التي سبق اختبارها بشكل دقيق ويتم تمويله من خلال ضريبة العمل المتدنية؛
5. **إنشاء نظام إضافي موحد للتغطية الصحية الخاصة** يديره القطاع الخاص في إطار المبادئ التوجيهية وتحت إشراف وزارة الصحة؛
6. **تحديد الحد الأدنى للأجور والحوافز الضريبية للأطباء والصيادلة الراغبين في ممارسة مهنتهم في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة** لتوفير التغطية الصحية الملائمة لجميع المواطنين اللبنانيين؛
7. **إنشاء خدمة طوارئ وطنية تتكون من سيارات إسعاف ومستوصفات**، إلى جانب توفير خدمات الحماية من الحريق وإنشاء
8. **قوات شرطة محلية لتوفير التغطية المناسبة لخدمات الطوارئ لجميع المواطنين اللبنانيين.**



ر) سياسات التقاعد

استند نظام التقاعد العام في لبنان وصندوق تقاعد موظفي الخدمة العامة على النظام الفرنسي الذي كان معمولاً به خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث يتم تسديد رسوم الاشتراكات السنوية للعاملين من رواتب المتقاعدين. وعلى الرغم من أن الهرم العمري في لبنان مناسب لهذا النظام، فالنظام بحد ذاته محكوم عليه بالفشل على المدى الطويل بسبب تناقص معدلات الولادات.

ويعتبر نظام التقاعد في لبنان غير منصف إذ إن شريحة محدودة نسبياً من الشعب اللبناني تحصل على امتيازات راتب التقاعد.

ويعاني لبنان من نقص كبير في عدد مؤسسات رعاية المسنين في القطاع العام والخاص وفي مؤسسات الرعاية الطبية للمرضى المسنين.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. **إنشاء نظام تقاعد جديد قائم على الموجودات المتراكمة**، على غرار نظام التقاعد السويسري حيث يساهم العاملون سنوياً في مخطط رواتب التقاعد التي تديرها مؤسسات التقاعد التي لا تبغى الربح وتتم إدارتها وفقاً لقواعد المؤسسة العامة الناظمة للتقاعد وتحت إشرافها؛

يشارك العاملون وأرباب العمل في مساهمات صندوق التقاعد على حد سواء وتكون معفاة من الضرائب؛

يتم تجميع أصول التقاعد على أساس فردي وفقاً لأداء المساهم ضمن الخطة والإدارة العامة. وتُخصم الاحتياطيّات السنوية من الأداء السنوي للتعويض عن النقص خلال السنوات السلبية؛

وعند بلوغ سن التقاعد، يمكن للمتقاعد سحب أموال التقاعد المتراكمة العائدة له بشكل كلي، وهي معفاة من الضرائب. أو يختار الحصول على راتب سنوي دائم من شركة التأمين. ويحق للعامل سحب تعويضه قبل بلوغ سن الـ 65 ولكن يمكن المطالبة بالأصول المتراكمة بهدف شراء مسكن رئيسي؛

خلال فترة الخطة، يستفيد المساهم من التأمين على الحياة والتأمين الصحي الى جانب المبالغ المتراكمة؛

2. **تجميد مبلغ 5 مليارات دولار بشكل سندات خزينة لسد الهوة بين النظام القديم للتعويض ونظام التقاعد التراكمي الجديد.**



ز) سياسات التعليم

يشكّل التعليم الفعال حجر الزاوية في التنمية المستقبلية.

تراجع لبنان اليوم إلى المرتبة 67 على مستوى التنمية، وفقاً للمعايير والتقارير السنوية الصادرة عن الأمم المتحدة، وهو يتساوى في الترتيب مع كوبا وصربيا ويقف خلف دول مثل إسرائيل أو قبرص أو الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية بمراتب عدة،

احتفظ لبنان بمستوى رفيع الجودة في مجال التعليم الخاص لكنه مرتفع الكلفة خصوصاً على مستوى الجامعات الخاصة، وينخفض هذا المستوى بشكل كبير في التعليم العام والالتزام بالمعايير التعليمية العالمية؛

ويضع حزب لبنان ضرورة تحسين المعايير التعليمية وتوفير مستويات عالية من التعليم لجميع مواطنين في سلم الأولويات.

ويتوجب ان يستعيد لبنان مركزه السابق كمحور تعليمي وثقافي في الشرق الأوسط كما كان في الماضي.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1. **تطبيق مبدأ العلمانية في جميع مجالات النظام لتعليمي العام:** يتعين على المعلمين والأساتذة والموظفين الإداريين اختيار العلمانية الإدارية في إطار النظام التعليمي العام؛ ومنع ذكر الانتماء الديني في عملية التسجيل أو في أي بيان من بيانات الطلاب والتلاميذ؛ وحظر النشاط الديني في الجامعات الحكومية والمدارس العامة.
2. **استثمار مبلغ 200 مليون دولار سنوياً لتجديد نظام التعليم العام:** توظيف أساتذة والاستثمار في وضع وإصلاح البرامج، وفرض إلزامية ومنهجية التدريس في اثنتين على الأقل من اللغات الرسمية الثلاث، وزيادة معايير الجودة ونشر شبكة النظام التعليمي على كافة الأراضي اللبنانية.
3. **استثمار مبلغ 100 مليون دولار سنوياً لتجديد النظام التعليمي الجامعي العام:** إنشاء جامعات في المناطق وإصلاح البرامج وإعادة توجيه التدريب المهني نحو صناعات المستقبل، وتزويد الجامعات بالمعدات التقنية؛
4. **استثمار مبلغ 50 مليون دولار سنوياً لتطوير برامج التعليم المهني والفني:** إنشاء جامعات للتعليم المهني والتقني وتحفيز شركات خاصة على إنشاء وتشغيل مؤسسات للتدريب المهني من خلال الاعفاءات الضريبية والتمويل بفائدة منخفضة، وتشجيع المتقاعدين على تقديم جزء من وقتهم لتدريب المتدربين من خلال تعويض نقدي إضافي؛
5. **وضع منهج للتربية الوطنية تركز على الانتماء الوطني:** إنشاء برامج تربية وطنية وبرامج لتعزيز الهوية الوطنية في المدرسة؛ مع التركيز على سيادة القانون والمساواة في الحقوق، واستيعاب الديمقراطية والتسامح واحترام الآخر؛
6. **وضع برامج حول الشخصية السلوكية وحل النزاعات:** تنظيم دورات حول الشخصية السلوكية بين الأشخاص تتمحور حول علم النفس والتفاهم والاحترام والتسامح؛ وتشجيع استخدام الحوار واللجوء الى الحل السلمي في النزاعات؛ وتدريب الأجيال على مفهوم العيش معاً وخلق مجتمع غير تصادمي.

ويقدر حزب لبنان التكلفة الإجمالية الإضافية لسياسات التعليم في لبنان بحوالي 350 مليون دولار أي ما يوازي 2.5% من الموازنة السنوية العامة.



س) السياسات الاجتماعية

مكافحة الفقر والفقير المدقع هو أحد الواجبات الأساسية في أي مجتمع؛ وبالتالي، يعتبر تحسين مستوى معيشة المواطنين من الأولويات الأساسية لأية حكومة.

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعيش أكثر من مليون لبناني تحت عتبة الفقر وهم يشكلون نسبة 8% من عدد السكان، أي أن 300.000 لبناني يعيش في فقر مدقع وينفق أقل من 2.4 دولار يومياً.

ومن الأولويات الأساسية في برنامج حزب لبنان مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر فقراً.

مساعدة الأسر على تربية الأبناء في ظروف لائقة ومساعدة الأطفال على اجتياز مراحل التعليم الابتدائي والعالي هي أولويات تدخل أيضاً في صلب الواجبات الأساسية لأي مجتمع متقدم. علماً أن حوالي 1.25 مليون لبناني هم دون سن الثامنة عشر ويولد 70.000 طفل سنوياً في لبنان. ويتابع 900.000 تلميذ تحصيلهم في التعليم الابتدائي والثانوي.

ويضع حزب لبنان مسألة مساعدة الأسر في إعالة أطفالهن ودعمهم في مجال التعليم في سلم أولوياته.

مساعدة كبار السن على العيش في ظروف لائقة ومساندتهم حتى نهاية حياتهم بشكل هادئ هو أيضاً واجب أساسي من واجبات أي مجتمع متقدم. وفقاً لدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 5% من سكان لبنان (235.000 شخص) تخطوا سن الـ 70 ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10% بحلول العام 2025.

ومن أولويات حزب لبنان مساعدة المسنين المحتاجين إلى هذه المساعدة.

يسعى حزب لبنان إلى تطبيق ما يلي:

1. نفقة شهرية بالحد الأدنى من الدولة للبالغين الذين يعيشون في فقر مدقع

اللبنانيون الذين بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم وما فوق ويعيشون في فقر مدقع يتقاضون نفقة شهرية قيمتها 100 \$ عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن تكلفة هذا الإجراء يمثل بين 100 و200 مليون دولار من ميزانية الدولة اللبنانية.

2. وضع حد أدنى للدخل للبالغين الذين يعانون من الفقر

اللبنانيون الذين بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم وما فوق ويعيشون تحت خط الفقر ولم يبلغوا الفقر المدقع يتقاضون مبلغاً قدره 50 \$ شهرياً عبر برنامج يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقدر كلفة هذا الإجراء ما بين 100 و200 مليون دولار من الموازنة اللبنانية.

3. نفقة الولادة

تتلقى كل أم لبنانية عند ولادة طفلها في لبنان نفقة لمرة واحدة بقيمة 300 دولار تدفعها الدولة فور حصول عملية الولادة لمساعدتها على مواجهة النفقات المرتبطة برعاية المولود الجديد وتبلغ كلفة هذا الإجراء حوالي 21 مليون دولار من موازنة الدولة اللبنانية.



4. نفقة التعليم

يتلقى الوصي الشرعي لكل طفل مسجّل في نظام التعليم الابتدائي أو الثانوي نفقة تعليم سنوية بقيمة 150 دولار من قبل الدولة تدفع في بداية العام الدراسي لمساعدة الأهل على تغطية التكاليف المرتبطة بإرسال أطفالهم إلى المدرسة وتشك كل لفة هذا الإجراء حوالي 135 مليون دولار من الموازنة اللبنانية.

5. إنشاء هيئة للمسنين

تتولى هيئة المسنين مسؤولية وضع معايير لرعاية المسنين وإدارة دور رعاية المسنين؛ وتتولى هذه الهيئة مسؤولية إشراف على أنشطة دور المسنين الخاصة والعامة؛ وتكون مخولة صلاحية حجب الحوافز الضريبية والمالية في حال عدم الامتثال. كما تكون مخولة تسليم الشهادات والتراخيص؛ ويشرف مجلس أمناء على إدارة هذه الهيئة التي تشمل مجموعة من المتخصصين بالشيخوخة والخبراء في شؤون إدارة المستشفيات، وممثلي المنظمات غير الحكومية الإنسانية.

6. إنشاء 200 دار للتقاعد عامّة في جميع أنحاء البلاد

إنشاء 200 دار للتقاعد عامّة في جميع أنحاء البلاد على مدى السنوات العشر المقبلة، تستوعب كل دار حوالي 80 نزيلاً وتؤمن المأوى لكل مسن فقير ومن دون أسرة. وتأتي هذه الدور العامة حوالي 16.000 مسن أي ما يوازي 14% من السكان ممن تخطوا عامهم السبعين. وتبلغ كلفة الاستثمار حوالي ثلاثة ملايين دولار لكل دار، أي ما يمثل استثماراً بكلفة 60 مليون دولار سنوياً وتبلغ كلفة التشغيل السنوية حوالي 100 مليون دولار.

7. وضع حوافز ضريبية ومالية لمشغلي دور المسنين الخاصة

يتولى مشغلون خاصون وضع برنامج لتطوير دور التقاعد ويعملون تحت إشراف هيئة المسنين بهدف تطوير 200 أو 300 دار خاصة أخرى للمسنين في جميع أنحاء البلاد. ويستفيد المشغلون من إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات ومن تمويل منخفض التكلفة بالتعاون مع أحد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بالمحصلة النهائية، ستبلغ كلفة السياسات الاجتماعية بحسب تصوّر حزب لبنان ما مجموعه 650 مليون دولار سنوياً أي ما يوازي نسبة 5% من إجمالي الميزانية السنوية للدولة اللبنانية.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع التحويلات المباشرة للمواطنين، مثل نفقات التقاعد المساعدات وسواها ستترجم باستهلاك مباشر، وبالتالي ستؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي والعائدات الضريبية من خلال الأثر المضاعف.



ش (السياسات الاقتصادية

يحمل الاقتصاد اللبناني سجلاً هزيباً على مستوى خلق فرص عمل للأجيال الطالعة. وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي سجّل نمواً بنسبة 3.7 في المئة سنوياً ما بين العامين 1997 و 2009، بالمقابل، لم ينجح الاقتصاد في خلق أكثر من 1.1 % فقط من الوظائف الجديدة، وهي حالة شاذة بالنسبة لدولة ذات دخل متوسط. في حين يجدر أن يخلق هذا الاقتصاد ستة أضعاف من فرص العمل لاستيعاب الخريجين الجدد في حال قرروا البقاء في البلاد. عملياً، لا بد أن يخلق الاقتصاد 23.000 فرصة عمل جديدة سنوياً. الى حينه، لم يخلق الاقتصاد أكثر من 3000 فرصة عمل جديدة سنوياً.

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد اللبناني بنسبة 7 % سنوياً عندما يسود السلام وسيادة القانون والاستقرار. وبناء على معدل النمو المتوقع، من شأن الناتج المحلي الإجمالي في لبنان أن يبلغ حوالي 100 مليار دولار بحلول العام 2025، خلال هذه الفترة من المتوقع أن يخلق الاقتصاد 200.000 فرصة عمل.

ولتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية، يؤمن "حزب لبنان" بإمكانية تطبيق سياسات اقتصادية استباقية في المجالات التالية:

إنشاء بنى تحتية في كل أنحاء لبنان بمساعدة مختلف مصارف التنمية.

تحتاج مناطق لبنان حاجة ماسة الى الاستثمارات في البنية التحتية واستثمارات شركات. ومن الضروري العمل على بناء الطرق والجسور والموانئ والمدارس والمستوصفات والتجهيزات الاجتماعية، ومعامل توليد الطاقة ومعالجة المياه بهدف جذب استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص عمل في المدن الريفية.

تطوير اقتصاد الإبداع وتحويل لبنان الى مركز للخدمات الفكرية والإبداعية.

وتشمل عملية التطوير مجالات الهندسة المعمارية والتصميم، والإعلان، والأزياء، والموسيقى، والفنون، ومحتوى وسائل الإعلام، والهندسة، والبرمجة، والتكنولوجيا والتكنولوجيا الحيوية، وعلم الوراثة، وإدارة الأصول والصحافة والتعليم وجميع القطاعات الاقتصادية التي أثبت اللبنانيون تفوقهم فيها في جميع أنحاء العالم.

تطوير السياحة أمر ضروري في بلد يتمتع بالعديد من المواقع التاريخية والجمال الطبيعي. من المعروف ان لبنان يملك القدرة على جذب مئات الآلاف من الزوار من أوروبا والعالم العربي ويتوجب تحسين البنية التحتية للسياحة.

الزراعة هي ثروة طبيعية إضافية في لبنان ومن الممكن أن تؤدي الاستثمارات في الترشيد والمعدات والري والتدريب الى تحويل لبنان الى مصدر حيوي في المنطقة للمنتجات الطازجة والأغذية المصنعة.

تشجيع تطوير الصناعة في مجالات تصنيع الأدوية والطاقات المتجددة ومواد البناء وإعادة التدوير وذلك من خلال الحوافز الضريبية والتمويل الملائم.

جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع اللبنانيين المقيمين في الخارج على الاستثمار في لبنان من شأنه أن يؤدي إلى خلق مئات الآلاف من فرص العمل.

لتحقيق هذا الهدف، حزب لبنان يريد :

- إنشاء مناطق حرة اقتصادية؛
- منح الشركات الناشئة الجديدة عتلة ضريبية؛
- إصلاح العمليات الإدارية المُرهِقة؛
- تبسيط المتطلبات والاستثمارات القانونية والضريبية؛
- توفير إمكانية استعمال اللغات الثلاث: العربية، الإنجليزية والفرنسية؛



لبنان الكفاءة -- خلاصة

باختصار، ان جميع الإصلاحات والتدابير الواردة في برنامج عمل حزب لبنان والتي تهدف الى تحسين فعالية المؤسسات العامة ستكلف البلاد حوالي 3.1 مليار دولار سنوياً موزعة على الشكل التالي:

البنية التحتية	1 مليار \$ سنوياً
البرامج الاجتماعية	650 مليون \$ سنوياً
الإسكان	600 مليون \$ سنوياً
التعليم	350 مليون \$ سنوياً
الصحة	250 مليون \$ سنوياً
إصلاح الإدارة	250 مليون \$ سنوياً

ومن المتوقع أن يتم تمويل هذه التدابير الإضافية من خلال المصادر التالية:

تراجع فوائد خدمة الدين العام	2.5 مليار دولار سنوياً
انخفاض فاتورة مؤسسة كهرباء لبنان	2 مليار دولار
صافي انخفاض تكاليف الإدارة	1 مليار دولار

بشكل عام، لتصبح الجمهورية اللبنانية دولة فعالة، يتوجب ان تسعى المالية العامة الى التوصل الى الأرقام التالية دون الأخذ بعين الاعتبار أي إيرادات من عائدات آبار الغاز البحرية و صناديق الأصول السيادية الوطنية.

عائدات الدولة 14 مليار دولار 30 % من إجمالي الناتج المحلي

نفقات الدولة 13 مليار دولار 27 % من إجمالي الناتج المحلي

إنفاق الحكومة المدنية إنفاق 3 مليار دولار 23 % من الميزانية

الجيش 3 مليار دولار 23 % من الميزانية

خدمة الدين 2.5 مليار دولار 19 % من الميزانية

(يشمل مبلغ 2 مليار دولار من الديون لتسديد الدين الرئيسي سنوياً)

البنية التحتية 1.3 مليار دولار 7.6 % من الميزانية

الصحة والرعاية الطبية 3.1 مليار دولار 10 % من الميزانية

التعليم 800 مليون دولار 6.5 % من الميزانية

الإسكان 800 مليون دولار 6.5 % من الميزانية

البرامج الاجتماعية 650 مليون دولار 5 % من الميزانية

تؤد الميزانية المذكورة أعلاه فائضاً صافياً قدره 1 مليار دولار سنوياً، يمكن استخدامه جزئياً لسد الدين الوطني بشكل أسرع، في حين يُستخدم الجزء الباقي في تنفيذ برامج محددة وهادفة.



10 . استعادة مقومات جمال لبنان

ما من شك بأن جمال لبنان الطبيعي ومناظره الخلابة شهدت تدميراً كبيراً ولحقت به أضراراً بالغة بسبب الفساد وغياب المؤسسات منذ العام 1975. ومن الواضح ان المواقع التاريخية المهمة بالنسبة الى التراث العالمي منهاره ومهددة بالزوال والدفن تحت الخرسانة والمنشآت التي تسودها الفوضى، وبات الوصول إلى معبد باخوس أو إلى مواقع الآثار في صور والعديد من المواقع الأخرى أكثر صعوبة بسبب الفوضى في التنظيم المدني.

كذلك، أفسد زحف الاسمنت والأبنية غير القانونية مناطق الجمال الطبيعي في لبنان، وألحق الاستملاك غير القانوني ومشاريع التطوير العقاري أضراراً بالغة على طول الساحل اللبناني، فضلاً عن فوضى اللوحات الإعلانية، والمنشآت غير المكتملة وأعمدة الكهرباء جميعها ساهمت في تلويث مناظر لبنان الجميلة من الناحية البصرية، في حين ساهمت القمامة، والأكياس البلاستيكية والنفايات والمياه الملوثة في تلويث لبنان من الناحية المادية.

يجب أن يستعيد لبنان جماله السابق ويتوجب الحفاظ على تراثه الطبيعي والتاريخي، ورعايته وإدارته بكفاءة وفعالية.

يسعى حزب لبنان الى:

- 1. وضع مخطط توجيهي عام لحماية وإعادة تأهيل المواقع التاريخية**
إنشاء الهيئة اللبنانية لإدارة المواقع التاريخية تعمل على وضع خطة متماسكة لحماية وتأهيل التراث التاريخي الهائل الذي يتمتع به لبنان وذلك بمساعدة اليونيسكو والمجتمع المدني، وتشجيع التمويل الخاص والدولي لإعادة تأهيل التراث التاريخي.
- 2. وضع مخطط توجيهي عام لإدارة قطاع السياحة والمواقع التاريخية**
إنشاء الهيئة اللبنانية لإدارة المواقع التاريخية لوضع خطة متماسكة لإدارة واستغلال المواقع اللبنانية ذات الأهمية التاريخية والجمال الطبيعي تجارياً من خلال شراكات بين القطاعين، الخاص والعام، للقيام بالاستثمارات اللازمة ووضع خطط إدارة بناء وتشغيل ونقل.
- 3. حماية المواقع التاريخية ومواقع الجمال الطبيعي** من خلال حظر البناء في المناطق المحيطة بها، نقل السكان وإزالة المنشآت الحالية. تسود دولة القانون وتعلو مصلحة الثقافة العامة على القوانين المحلية.
- 4. إلغاء حقوق الملكية على جميع المنشآت غير القانونية القائمة على الممتلكات العامة أو المجال البحري**
استبدال حقوق الملكية بعقود إيجار لمدة 30 عاماً على أن تعود الملكية والاستخدام إلى الدولة في نهاية فترة الثلاثين عاماً. إلغاء جميع المراسيم الرئاسية أو الوزارية التي صدرت منذ العام 1975 والتي منحت استثناءات خلافاً للمصلحة العامة.
- 5. إصلاح رخص البناء** من خلال فرض سندات الأداء وتواريخ الانتهاء وعقوبات مالية وجنائية صارمة على الملاكين والمتعاقدين الذين يتركون أعمال البناء غير مكتملة؛ يتوجب على أصحاب المنشآت غير المكتملة إستكمال أو تدمير المنشآت غير المنتهية خلال فترة سنة؛
- 6. حظر لوحات الاعلانات في جميع أنحاء البلاد، كما هو الحال في منطقة الشوف.** ويُسمح بوضع لوحات إعلانية فقط في مناطق مخصصة تتميز بكثافة عمرانية أو تجارية مثل المطارات والمناطق التجارية أو من خلال مقاربات مخصصة للمناطق الحضرية والمنظمة وفقاً لقانون الدعاية المرئية. وتتم إزالة اللوحات الاعلانية الحالية في غضون ثلاث سنوات مع الالتزام فعلياً بإزالة اللوحات وإعادة تأهيل الموقع على نفقة المشغلين؛
- 7. نقل شبكة الكهرباء بأكملها الى تحت الأرض وإزالة أعمدة الكهرباء كافة** بصرف النظر عن خطوط نقل التوتر العالي، وتقوم هيئة الشبكة الوطنية بإدارة شبكة خطوط كهرباء فريدة تحت الأرض، وألياف بصرية، واتصالات، ومياه، وصرف صحي بطريقة فعالة.



11 . ثلاث لغات رسمية

اللغة العربية هي اللغة الرسمية والتاريخية في لبنان. ولكن، وبسبب الحرب الأهلية وانتشار ظاهرة الهجرة بشكل واسع في بداية القرن الماضي، بات لبنان البلد الوحيد في العالم حيث يفوق عدد اللبنانيين المقيمين في الخارج عدد اللبنانيين المقيمين فيه.

والجدير ذكره ان الهجرة لم تكن خياراً بالنسبة الى الغالبية العظمى اللبنانيين الذين يعيشون في الخارج، لم يكن لدى هؤلاء أي خيار آخر سوى الهجرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. والنتيجة هي ان الأجيال الجديدة من المهاجرين اللبنانيين لا يتكلم العربية.

لا يزال جميع اللبنانيين المقيمين في الخارج لبنانيين ومن الطبيعي أن تشكل ثروتهم وتجاربهم وخبراتهم ومواردهم ثروة للبنان. وبالتالي، ينبغي تشجيعهم ومنحهم إمكانية العودة للاستقرار في لبنان، والتقاعد في لبنان وأن يمنح أولادهم فرصة العيش في لبنان.

يجب أن يكون الأجانب المقيمين في لبنان قادرين على التفاعل مع الإدارة اللبنانية
يجب أن تكون الشركات الأجنبية العاملة في لبنان قادرة على التفاعل مع الإدارة اللبنانية
يجب أن يتمكن السائحون الذين يزورون لبنان التعامل مع اللبنانيين والإدارة بطريقة فعالة.

يتميز لبنان بتراث عريق كبلد ناطق باللغة الفرنسية والعربية والإنجليزية، وهذه الأخيرة هي لغة عالمية. ومن المعروف ان الشعب اللبناني يستخدم عدة لغات في حياته اليومية؛ وينبغي أن تكون الإدارة اللبنانية في خدمة المواطنين وليس العكس.

يسعى حزب لبنان الى:

1. **أن يتبنى لبنان ثلاث لغات، العربية والإنجليزية والفرنسية،** ويعتبرها لغات رسمية من الناحيتين الإدارية والقانونية، وذلك لتشجيع الاستثمارات والسياحة وعودة المغتربين؛ ولتشجيع جميع اللبنانيين من لبنان ومن خارجه على العيش، والعمل، والتفاعل مع بعضهم البعض بفعالية؛ لتشجيع إنشاء شركات أجنبية في لبنان وخلق فرص عمل للبنانيين؛ ولتطوير السياحة، والتجارة، والنشاط الاقتصادي؛ ولتسهيل الإجراءات الإدارية، وجمع الضرائب، والامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها في لبنان.

ان دولاً مثل كندا وبلجيكا وسويسرا والصين وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا والهند وماليزيا وإندونيسيا تعمل بشكل جيد من خلال تطبيق استعمال عدة لغات رسمية.
اعتمدت دول مثل دبي أو سنغافورة اللغة الإنجليزية كلغة رسمية على المستويين الإداري والتجاري، الى جانب اللغة المحلية ما شكّل عاملاً أساسياً للنجاح الاقتصادي.

ان إضافة اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتين رسميتين، الى جانب العربية، لا يؤثر أبداً على الناطقين باللغة العربية لا بل يعزز التواصل مع المغتربين اللبنانيين ومع المستثمرين الأجانب ويشجعهم على الاستثمار في لبنان

2. **فرض إلزامية التدريس بلغتين من أصل ثلاث لغات في التعليم العالي** وذلك لتحسين المعايير العامة وتأهيل القوى العاملة اللبنانية وتمكين الإدارة اللبنانية من العمل من خلال ثلاث لغات ما يساهم في تحسين نوعية الخدمات العامة والمعايير العامة للموظفين ويوفر فرص عمل أوسع للأقليات واللبنانيين القادمين من الخارج.



12 . قانون الجنسية

استناداً الى طبيعة تضاريسه، لطالما كان لبنان ملجأ الأقليات المضطهدة التي استقرت فيه منذ زمن الكتاب المقدس الغابر.

وقد تكوّن الشعب اللبناني والهوية اللبنانية من تجمّع سكان من أصول وثقافات وأديان متنوعة انتهى بهم المطاف بمزيج غني كوّن الأمة اللبنانية.

قبول الآخر والاحترام والتسامح والتنوع، كلها عناصر راسخة في جوهر الثقافة والمجتمع اللبناني. أصبح اللبنانيون لبنانيين لدى ولادتهم على الأراضي اللبنانية خلال جيل أو عدة أجيال.

ان جميع اللبنانيين ليسوا لبنانيين في الأصل بل أصبحوا لبنانيين.
هذا هو الحمض النووي للأمة اللبنانية.

يسعى حزب لبنان الى تطبيق ما يلي:

1 . قوانين للحصول على الجنسية اللبنانية على أساس العلمانية؛

أ) منح كل مقيم في لبنان الحق في الحصول على الجنسية اللبنانية وفقاً للشروط التالية:
أن يكون عايش (هو أو هي) في لبنان بشكل دائم لمدة 18 عاماً، أو ولد في لبنان قبل 18 عاماً؛
أن يدفع ضرائبه بانتظام؛
أن يكون سجله نظيفاً،
أن يختار رسمياً وبصورة دائمة العلمانية الإدارية؛

ب) منح كل امرأة لبنانية حق نقل الجنسية اللبنانية لأولادها بغض النظر عن جنسية الأب، والزوج والزوجة بعد خمس سنوات من الإقامة الفعلية والعيش المشترك في لبنان، شرط اختيار العلمانية؛